الأمم المتحدة
المغرب

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة

2023 – 2027

قائمة المحتويات

تمهيد	4
وكالات الأمم المتحدة وكياناتها	6
المختصرات	8
ملخص	9
الفصل الأول: السياق الوطني	10
الفصل الثاني: دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب	13
1.2 من التقييم القطري المشترك إلى إطار التعاون: المواءمة مع الأولويات الوطنية	13
2.2 نظرية تغيير إطار التعاون	14
المحور الاستراتيجي الأول: التحول الاقتصادي الشامل والمستدام	16
المحور الاستراتيجي الثاني: تنمية الرأسمال البشري	20
المحور الاستراتيجي الثالث: الإدماج والحماية الاجتماعية	25
المحور الاستراتيجي الرابع: الحكامة والمرونة والتنمية المحلية	30
رافعات التسريع الأفقية	34
الابتكار والرقمنة	34
الشراكات الاستراتيجية	34
التمويل المستدام	36
الفصل الثالث: تنفيذ إطار التعاون	37
1.3 تشكيلة الفريق القطري (فريق الأمم المتحدة القطري)	37
3.2 آلية الحوكمة المؤسساتية	39
الفصل الرابع: الرصد والتقييم واستخلاص الدروس	43
1.4 خطة الرصد والتقييم واستخلاص الدروس	43

تمهيد

يعتبر إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة 2023 – 2027 الدورة الخامسة للبرمجة المشتركة بين حكومة المملكة المغربية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية منذ عام 2002. ويتزامن إطلاقه مع سياق مطبوع بتجديد التفكير حول النموذج التنموي المغربي.

منذ دورة البرمجة الأخيرة، أحرز المغرب تقدما ملحوظا في مجال مكافحة الفقر وتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية في أفق الاستدامة. وتعتبر المملكة المغربية فاعلا من الطراز الأول على الصعيد القاري فيما يخص تنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030. كما أنها عازمة على مواصلة وتعزيز مسيرتها نحو التنمية المستدامة والشاملة لجميع المغربيات والمغاربة، كما تجلى ذلك في طريقتها النموذجية في إدارة أزمة جائحة فيروس كوفيد-19 وتبعاتها الاجتماعية والاقتصادية.

وفقا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، يسعى النموذج التنموي الجديد إلى الاستجابة لهذه التحديات وإلى بناء مقومات القدرة على الصمود والتضامن والانفتاح على العالم والحفاظ على الثوابت الثقافية التي ينبني عليها هذا الزخم المتجدد من أجل التنمية في المغرب في أفق عام 2035.

سيشكل إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة من الآن فصاعدا أداة مرجعية في عملية برمجة مبادرات وجهود الوكالات والصناديق والبرامج الموقعة عليه، وعددها للإشارة 17، وذلك لأن الغاية منه هو تجسيد التزام منظومة الأمم المتحدة بمواكبة المغرب في تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

كما يراعى هذا الإطار الجديد جهود إصلاح منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى إعمال مبدأ توحيد وإعادة تنظيم أداء المنظومة وإلى تعزيز نجاعة وانسجام وتأثير البرامج الإنمائية التي تقوم بتنفيذها وكالات الأمم المتحدة وكياناتها.

لذلك تعد دورة التعاون الجديدة فرصة سانحة لمواصلة وتقوية التعاون المثمر والقائم منذ 66 سنة بين حكومة مملكة المغرب ومنظومة الأمم المتحدة من أجل النهوض بالتنمية البشرية والحفاظ على كوكبنا خدمة للأجيال القادمة.

وكالات الأمم المتحدة المشاركة في إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة 2023-2027

منظمة الصحة العالمية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

IFAD
الاستثمار في السكان الريفيين

منظمة العمل الدولية

IOM
وكالة الأمم المتحدة للهجرة

برنامج الموئل

الأمم المتحدة للإيدز

PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR LE DÉVELOPPEMENT

unesco
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

UNHCR
The UN Refugee Agency
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

UNFPA

UNODC
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

UNOPS

يونيسف
لكل طفل

المختصرات

BCP	تقييم قطري مشترك
BCR	مكتب المنسق المقيم
CPD	وثائق البرامج القطرية
CDN	مساهمات محددة وطنيا
CNSS	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
ICRAM	الخطة الحكومية للمساواة «إكرام: التقائية الكل للرقي بأوضاع المغربيات»
IDH	مؤشر التنمية البشرية
IFI	مؤسسات مالية دولية
INFF	إطار تمويل وطني متكامل
HACT	نهج متسق للتحويلات النقدية
GISD	المبادرة العالمية بشأن التنمية المستدامة
GR	مجموعات نتائج إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة
GTSE	فريق عامل معني بالرصد والتقييم
NEET	خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب
NMD	النموذج التنموي الجديد
OGP	شراكة من أجل حكومات منفتحة
ODD	أهداف التنمية المستدامة
PANDDH	خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان
PGE	خطط حكومية للمساواة
PPP	شراكات بين القطاعين العام والخاص
PTF	شركاء فنيون وماليون
RAMED	نظام المساعدة الطبية
RSU	السجل الاجتماعي الموحد
SNIF	الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي
SNAU	مخطط توجيه التهيئة العمرانية
SNUD	منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
VIH	فيروس العوز المناعي البشري
VFF	العنف ضد المرأة
WEP	مبادئ تمكين المرأة

ملخص

يمثل إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة أداة مرجعية لتخطيط أنشطة الأمم المتحدة في المغرب ورصد تنفيذها بغية تحقيق خطة التنمية في أفق عام 2030.

تم إعداد إطار التعاون 2023-2027 بمشاركة كل من الحكومة المغربية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويمثل ثمرة المشاورات التي أجريت أثناء إنجاز التقييم القطري المشترك مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والشركاء الاجتماعيين والشركاء الفنيين والماليين للمملكة. وتعرض هذه الوثيقة أولويات وكالات وكيانات الأمم المتحدة وتدخلاتها الاستراتيجية، المتفق عليها مع الحكومة المغربية، دعما للسياسات الوطنية ومبادرات الشركاء المذكورين أعلاه.

وقد تم تصميم إطار التعاون في سياق يتسم بالرغبة في إعادة النظر في النموذج التنموي المغربي، بتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، لا سيما في مواجهة جائحة فيروس كوفيد19- وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية. وتتماشى التوجهات الاستراتيجية الأربعة لإطار التعاون مع أهداف النموذج التنموي الجديد التحويلية[1]، فضلاً عن ضرورة إعادة البناء بشكل أفضل وعدم تخلف أي أحد عن الركب. وهذه المحاور التحويلية الأربعة هي:

بالإضافة إلى المحاور التحويلية المذكورة، تم تحديد ثلاث رافعات تسريع كمحفزات للتغييرات المنشودة. ويتعلق الأمر بكل من:

- الابتكاروالرقمنة،
- الشراكات الاستراتيجية،
- التمويل المستدام.

وتتعهد المملكة المغربية ومنظومة الأمم المتحدة بشكل مشترك بتعزيز تعاونهما، وكذلك بالنهوض بالتعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، من أجل المساهمة في التنمية الشاملة والمستدامة.

عزما منه على تعزيز أدوات تنفيذ إطار التعاون ورصده وتقييمه، وبالتعاون الوثيق مع الحكومة المغربية، يتعهد فريق الأمم المتحدة القطري، تحت إشراف المنسقة المقيمة، بإعمال مبدأ توحيد وإعادة تنظيم أداء المنظومة، وفقا للقرار 72/279 الهادف إلى تعزيز فعالية واتساق وتأثير برامج التنمية التي تقوم وكالات وكيانات الأمم المتحدة بتنفيذها.

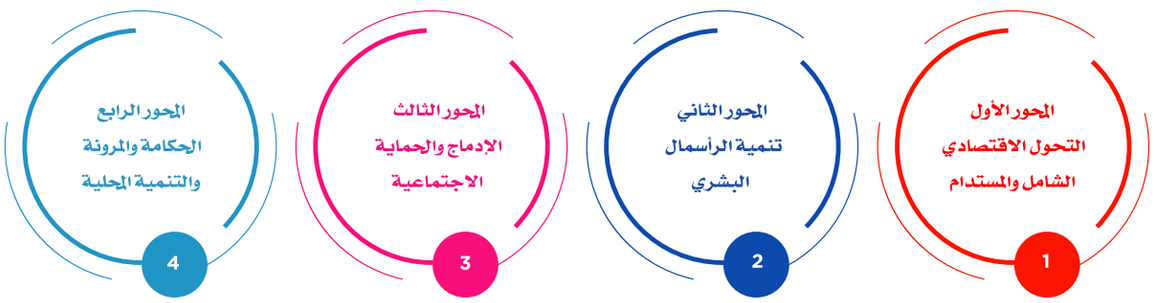

1 النموذج التنموي الجديد: إطلاق الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة المسيرة نحو التقدم والازدهار من أجل الجميع.

الفصل الأول
السياق الوطني

تقع المملكة المغربية في الشمال الغربي لإفريقيا وكانت دائما ملتقى للحضارات، وهي ملكية دستورية، يبلغ عدد سكانها 36.5 **مليون نسمة**[2]، **ويزداد عددهم بنحو** 272 **ألف نسمة سنويًا**[3]. تقل أعمار 53٪ من المغاربة عن 30 عاما[4]، ويمثل الشباب غالبية سكان البلاد. ويشير الانخفاض التدريجي في معدل الخصوبة لدى النساء المغربيات، الذي يتجاوز حاليا بقليل عتبة تجديد الأجيال، إلى وجود تحول ديموغرافي قريب من الاكتمال، فضلاً عن شيخوخة السكان في المستقبل. هذا ويدخل المغرب في خانة البلدان ذات «التنمية البشرية المتوسطة» حسب مؤشر التنمية البشرية، وذلك بحصيلة[5] 0.6865.

كدولة ذات دخل متوسط منخفض، تضاعف نصيب الفرد من الدخل القومي بين أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وتفشي وباء فيرزس كوفيد-19. وقد بلغ 2980 دولارًا أمريكيًا عام 2020[6]. كما تمر بنية الاقتصاد المغربي بدورها بمرحلة انتقالية. فبفضل جهود الاستثمار العمومي الكبيرة والسياسات القطاعية الطوعية وتحسين مناخ الأعمال، يسير المغرب في طريق الانتقال من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد قائم على الخدمات، مع الاهتمام بتنويع الاقتصاد كذلك. وأدى اندماج البلاد بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية إلى ظهور قطاعات صناعية نشيطة مثل صناعة السيارات والطيران والكيماويات. وسمح تحديث الزراعة والصناعة الزراعية بتحسين إنتاجيتها ونمو صادراتها، إلا أنها تصطدم بعقبة الضغط على الموارد الطبيعية، ولاسيما الموارد المائية. ويؤثر تغير المناخ بالفعل على المغرب، حيث سُجلت زيادة في تواتر الأحداث البالغة الحدة مثل الجفاف والفيضانات التي عصفت بالمملكة في السنوات الأخيرة. ويقف المغرب عند عتبة 650 متر مكعب/ نسمة/سنة[7]، ويعاني من نقص مزمن في وفرة الموارد المائية الصالحة للشرب، وذلك في سياق ارتفاع مستمر في الطلب. ولئن كان تأثير الأزمة الصحية على السكان أكثر إلحاحا واستعجالا، إلا أن القضية البيئية تعتبر أحد ثوابت التحديات الرئيسية الحالية والمستقبلية للبلاد.

بعد اكتشاف أول حالة إصابة بفيروس كورونا في مارس/ آذار 2020، **أدى وصول جائحة فيروس كوفيد**-19 **إلى تفاقم التحديات التي تواجه مسار التنمية في المغرب، كما أماط اللثام عن تحديات جديدة**. وقد مكنت تدابير الحجر والنظافة والتباعد الجسدي التي سنتها الحكومة بمجرد اندلاع الوباء من الحد من تأثيره الصحي. ومنذ بداية عام 2021 حتى فبراير/شباط 2022، غطت حملة التلقيح الوطنية أكثر من 23 مليون شخص، حيث تلقوا جرعتين على الأقل من اللقاح خلال هذا العام. وقد سمحت هذه الاستجابة الحازمة من الحكومة باستباق الأزمة الصحية وإدارتها بشكل جيد، ومكنت أيضًا من الحفاظ على معدل إماتة أقل من المتوسط العالمي، أي 1.36٪ مقابل 1.7٪[8]، مع الحفاظ على استمرارية الرعاية والخدمات الأساسية الصحية على امتداد تراب البلاد.

2 عن موقع المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ 15/02/2022 على الساعة 15:00.
3 عن موقع المندوبية السامية للتخطيط بتاريخ 25/01/2022 على الساعة 10:00.
4 حسب التقييم القطري المشترك لعام 2021، منظمة الأمم المتحدة.
5 معطيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتاريخ 25/01/2021 على الساعة 10:30.
6 بالدولار الأمريكي الجاري، بيانات البنك العالمي بتاريخ 25/01/2021.
7 المغرب في محك تغير المناخ: الوضعية والآثار وسياسات الاستجابة في قطاعي الماء والفلاحة. مديرية الدراسات والتوقعات المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، دجنبر/ كانون الأول 2020.
8 بيانات صادرة عن منظمة الصحة العالمية/وزارة الصحة، أسبوع 13 فبراير/شباط 2022.

علاوة على تأثير الجائحة الصحي، تبقى تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية ألح التحديات بالنسبة للمملكة. فقد كان لإجراءات الحجر وحظر التجول وإغلاق الحدود، وما رافق ذلك من شكوك، تأثير فوري على العرض والطلب، بما في ذلك الخارجي. وبسبب الوباء وندرة التساقطات، انخفض الناتج المحلي الإجمالي المغربي بنسبة 6.3٪ في عام 2020[9]. وارتفع معدل البطالة[10] بمقدار 2.7٪[11]، مما أدى في المقام الأول إلى إضعاف الفئات السكانية الهشة بالفعل، على غرار العمال غير الرسميين والشباب وغيرهم من الأشخاص العاملين في القطاعات المعرضة بشكل خاص للأزمة.

كما تفاقمت حدة الهشاشة للفقر. فقد كانت تقدر بنحو 12.5٪ من مجموع السكان في عام 2014، وأدت الآثار الاجتماعية والاقتصادية الوخيمة للوباء إلى ارتفاعها إلى نسبة 19.9٪ في عام 2020[12]، مما يهدد بسقوط جزء من الطبقة الوسطى بين براثن الهشاشة. تؤكد دراسات الأثر التي أجرتها المندوبية السامية للتخطيط أيضًا أن الفئات الفقيرة بالفعل هي من تفاقم فقرها أكثر بسبب فقدان الدخل الناجم عن أزمة جائحة فيروس كوفيد-19. وتجدر الإشارة، في الواقع، إلى أن هذا الانخفاض في الدخل أثر على ما لا يقل عن 74٪ من العاملين الذين يمثلون أفقر 20٪ من السكان، في حين أنه أثر فقط على 44٪ ممن يعتبرون أغنى 20٪ من السكان[13]. ومع ذلك، ظلت العوامل الرئيسية المتعلقة بالفقر والهشاشة كما كانت قبل الأزمة: حيث يظل مكان الإقامة هو العامل الأول، ويأوي العالم القروي 79.4٪ من الفقراء[14]. ويعد النوع الاجتماعي ودورة الحياة العاملين الآخرين، حيث يحددان مدى القدرة على الوصول إلى العمل والتمكين الاقتصادي. بمعدل نشاط يبلغ 19.9٪[15]، تظل مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة للغاية، وينبغي أن تكون أولوية في خطط التعافي الاقتصادي والنهوض بالشغل.

في مواجهة هذه التحديات المتعددة وغير المسبوقة، اتخذت الحكومة بسرعة سلسلة من الإجراءات القوية لتوفير الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأسر والشركات. فاستهدفت التحويلات النقدية العاملين في القطاع الرسمي من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ومكن سجل نظام المساعدة الطبية (راميد)، بالإضافة إلى الإجراء المخصص الذي وضعته الحكومة، من دفع مساعدات لما يقرب من 5.5 مليون أسرة، يعمل رئيسها في القطاع غير الرسمي. وقد مكنت هذه التدابير، خلال فترة الحجر، من تعويض فقدان دخل الأسر بمتوسط ناهز 35٪[16].

في الوقت نفسه، يُظهر تسريع جهود تعميم آليات الحماية الاجتماعية، بتوجيهات ملكية سامية، أن الدولة تراعي ضرورة تعزيز قدرة السكان على المرونة والصمود على المدى الطويل وتأخذها في الحسبان.

9 البنك العالمي، الرصد الاقتصادي، 2022

10 حسب تعريف منظمة العمل الدولية.

11 البنك العالمي، الرصد الاقتصادي، 2022

12 عتبة 4,8 دولار أمريكي لكل نسمة يوميا، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة كوفيد19- في المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، البنك العالمي، 2020.

13 المندوبية السامية للتخطيط (2020): تداعيات جائحة فيروس كوفيد19- على الوضعية الاقتصادية للأسر، الشق الثاني، المندوبية السامية للتخطيط، 2020.

14 تداعيات جائحة فيروس كوفيد19- على الوضعية الاقتصادية للأسر، الشق الثاني، المندوبية السامية للتخطيط، 2020.

15 مذكرة حول وضعية سوق الشغل، المندوبية السامية للتخطيط، 2020.

16 المندوبية السامية للتخطيط (2020): تداعيات جائحة فيروس كوفيد19- على الوضعية الاقتصادية للأسر، يوليوز/تموز 2020.

كما استفادت الشركات والمهن الحرة من إجراءات الدعم، بما في ذلك تأجيل الإقرارات الضريبية وآجال استحقاق القروض وتوفير قروض تضمنها الدولة، وكذلك الإعانات التي تستهدف قطاعات معينة. وقد تم إطلاق برامج «ضمان» (أوكسين، إقلاع، إقلاع المقاولات الصغيرة جدا) شهر يونيو/حزيران 2020، ومكنت من تمويل حاجيات المقاولات الخاصة برأس المال المتداول. وقد كانت هذه الآليات، فضلا عن جميع تدابير الدعم للقطاع الخاص النابعة من رغبة الحكومة في تشجيع التعافي والاستعداد للتعافي، مفيدة في التخفيف من آثار الأزمة.

وينبغي أن يواكب إنشاء صندوق محمد السادس للاستثمار جهود الانتعاش والتعافي، من خلال تعبئة موارد إضافية تهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاعات استراتيجية من أجل اندماج المغرب في سلاسل القيمة العالمية وخلق فرص العمل.

في أبريل/نيسان 2021، وضع تقرير النموذج التنموي الجديد[17] الخطوط العريضة لتوجه السياسات العامة المغربية بحلول عام 2035. وتهدف محاور التحول الاستراتيجية إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي، وتنمية رأس المال البشري، ومكافحة التفاوتات والنهوض بالتنمية المجالية المستدامة والمرنة. وتحدد أجندة الإصلاحات المقترحة ضمن النموذج التنموي الجديد 2020-2035 مسارًا ترجمت خطوطه الرئيسية في برنامج الحكومة الحالي، وكذلك في إطار التعاون هذا.

ويعتبر التعاون بين الحكومة المغربية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية جزءً من هذا النهج، ويروم التغلب على الأزمة بشكل يساهم في إعادة البناء بشكل أفضل، مع الحرص على ألا يتخلف أحد عن الركب. فقد تفاقمت التحديات التي كانت قائمة قبل جائحة فيروس كوفيد-19، كما ظهرت في الوقت ذاته تحديات جديدة. فيما يتعلق بالتنمية البشرية، يعد تحسين جودة خدمات الصحة العامة والتعليم والخدمات الثقافية وإمكانية الوصول إليها واستمراريتها أمرًا ضروريًا، في وقت تضع فيه مكافحة وباء فيروس كوفيد-19 قدرة المجتمعات على الصمود على المحك. ويسري هذا الأمر بشكل خاص على المصالح الصحية، المسؤولة عن ضمان استمرار خدمات الرعاية الأساسية على الرغم من تدفق المرضى المصابين بفيروس كوفيد-19 إلى المستشفيات. هذا وأبرزت الانقطاعات المتكررة للتعلم المدرسي أيضًا أن أشكال التعلم الجديدة، التي تستغل جميع موارد الرقمنة، ضرورية لمنع أوجه القصور لدى جيل من أطفال المدارس والطلاب. إن من شأن الحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمحل الإقامة أو الإعاقة أو مكافحة جميع أشكال التمييز، أن يفتح الطريق أمام الإدماج، خدمة لتعزيز التماسك الاجتماعي وقدرة المجتمع على الصمود ومرونته.

17 النموذج التنموي الجديد: إطلاق الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وثيرة المسيرة نحو التقدم والازدهار من أجل الجميع.

الفصل الثاني

دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المغرب

1.2 من التقييم القطري المشترك إلى إطار التعاون: المواءمة مع الأولويات الوطنية

سمحت التحليلات التي أجريت أثناء عملية التقييم القطري المشترك بتحديد المجموعات السكانية التي تستحق أن تكون على رأس الأولويات. حيث تُراكم هذه المجموعات عوامل الضعف الاجتماعي والاقتصادي مما يجعلها أكثر عرضة للتخلف عن الركب. مع الأخذ في الاعتبار البعد الهيكلي للتفاوتات الإقليمية والتفاوتات بين المناطق الحضرية والقروية، ولا سيما المناطق غير الساحلية، يتعلق الأمر بكل من: النساء والفتيات المعرضات لأشكال متعددة من التمييز، والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، والشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، والمسنين وذوي الإعاقة، والمهاجرين، واللاجئين وطالبي اللجوء، والأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية أو المعرضين لخطر الإصابة بعدواه. وستكون حماية حقوق هذه الفئات الأساسية أحد ثوابت الأنشطة التي ستقوم بتنفيذها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

وتماشيا مع التوجهات الواردة في تقرير النموذج التنموي الجديد، مكن التقييم القطري المشترك من تحديد تحديات التنمية في المغرب وفرصها، ولاسيما تلك التي تحظى فيها منظومة الأمم المتحدة بميزة نسبية. وبالتعاون الوثيق مع الحكومة، تم اختيار هذه التوجهات الاستراتيجية في نهاية عملية تشاور شملت جميع الشركاء الإنمائيين في المغرب، والتي جرت أثناء إعداد التقييم القطري المشترك بحضور كل من: الشركاء المؤسساتيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين والأوساط الأكاديمية وكذلك الشركاء الفنيين والماليين للمملكة. وكانت المراحل الرئيسية لهذه المشاورات على النحو التالي:

- بين ديسمبر/كانون الأول 2020 وفبراير/شباط 2021، جمعت سلسلة من المؤتمرات عبر الإنترنت أكثر من 900 مشارك، يمثلون الأطراف المذكورة أعلاه، حول 14 موضوعًا تغطي جميع أهداف التنمية المستدامة؛
- في أبريل/نيسان 2021، تم تقديم تقييم منظومة الأمم المتحدة للتحديات والفرص الرئيسية في مجال تسريع تحقيق أجندة عام 2030 ضمن خلاصات التقييم القطري المشترك، بعد أن تم تعزيزها وتنقيحها بالاستناد إلى مساهمات جميع شركائها؛
- في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، جمعت ورشة عمل وطنية على مدى أربعة أيام أكثر من 100 مشارك من ممثلي القطاعات الوزارية ووكالات/كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تحديد التدخلات الاستراتيجية ذات الأولوية للسنوات الخمس المقبلة، بالإضافة إلى الاتفاق على النتائج الأربعة المنشودة من ذلك.

استنادًا إلى نهج تشاركي، يستند إطار التعاون هذا إلى أربع توجهات استراتيجية، وهي للإشارات «نواتج منشودة» وتعد جميعها شروطًا مسبقة أساسية لتحقيق الأهداف النهائية للتنمية: أي بناء مجتمع يتمتع فيه الجميع بظروف معيشية كريمة ويتمتعون فيه بالحماية من جميع أشكال التمييز.

وتدخل هذه التوجهات الاستراتيجية في إطار برنامج الحكومة، وقد تم وضعها بمراعاة المعايير التالية:

- ضرورة تركيز جهود المنظومة على الفئات السكانية الأكثر هشاشة وأولئك الذين يُرجح أن يتخلفوا عن الركب؛
- زيادة القيمة المضافة لتدخل المنظومة في إطار تعاونها مع الحكومة والجهات المعنية بالتنمية؛
- الحاجة إلى نهج عرضاني للموضوعات والولايات، وهي نتيجة طبيعية لتعقيد قضايا التنمية، والتي تتطلب التنسيق بين الجهات الفاعلة كلها.

لا يزال الفريق القطري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المغرب معبأ مع الحكومة والمؤسسات الوطنية للمساعدة في تسريع تحقيق أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة لأجندة 2030، مع مراعاة خصائص وخصوصيات السياق المغربي، أي خصوصيات بلد صاعد متوسط الدخل. في هذا الصدد، ستشمل الأنواع الرئيسية لتدخلات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المغرب ما يلي:

- **تعزيز وتنفيذ مشاريع تعاونية ملموسة؛**
- **المساعدة الفنية وبناء قدرات الجهات الفاعلة** في التنمية في مجال تصميم وتخطيط وتنفيذ ورصد/تقييم السياسات والمبادرات لتحقيق أجندة عام 2030؛
- **المرافعة والتوعية** لتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- **التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي الأطراف** الذي يسرع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تبادل الممارسات الفضلى واستعراض تجربة المملكة.

2.2 نظرية تغيير إطار التعاون

تعكس نظرية التغيير المعروضة هنا العلاقات السببية بين النواتج والأثر المنشود، فضلاً عن الفرضيات والمخاطر التي تنطوي عليها. ويهدف كل واحد من النواتج المنشودة إلى تغيير ظروف التنمية، على مستوى الأفراد والجماعات والمنظمات على حد سواء، مع تحديد مجالات التكامل بين مختلف الجهات الفاعلة في التنمية.

أما رافعات التسريع الأفقية، فتشمل بدورها قضايا تنطبق على النواتج الأربعة المنشودة. حيث تتعلق الرافعة الأولى، «**الابتكار والرقمنة**»، بجهود التحول الرقمي، وهي حافز حقيقي للتغييرات المؤسساتية والسلوكية المنشودة من قبل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشركائها. وسواء تعلق الأمر بتحسين إنتاجية القطاع الخاص، أو بتسهيل وتعزيز العلاقة بين المواطنين والمؤسسات، أو برقمنة جميع الخدمات العامة أو بضمان تدفق أفضل للمعلومات، تنطوي رافعة التحول الرقمي والابتكار على تحديات متعددة.

وتحدد الرافعة الثانية، لكل ناتج، «**الشراكات الاستراتيجية**» التي سيتم وضعها لتسريع تحقيق التغيير المنشود. على سبيل المثال، يستلزم الابتكار تحسين أنظمة البحث والتطوير، وهو ما يتطلب تفاعلاً أفضل مع عالم البحث الجامعي. ونتيجة لذلك، سيتعين على الجهات الإنمائية تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث.

وتتعلق الرافعة الثالثة بـ «**التمويل المستدام للتنمية**»، وهو شرط ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية والخارجية، وكذلك تحسين إشراك القطاع الخاص وشركاء المغرب الدوليين، في إطار مقاربات مبتكرة.

الرسم التوضيحي 1: نظرية التغيير الشامل التي ينبني عليها إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة 2023-2027

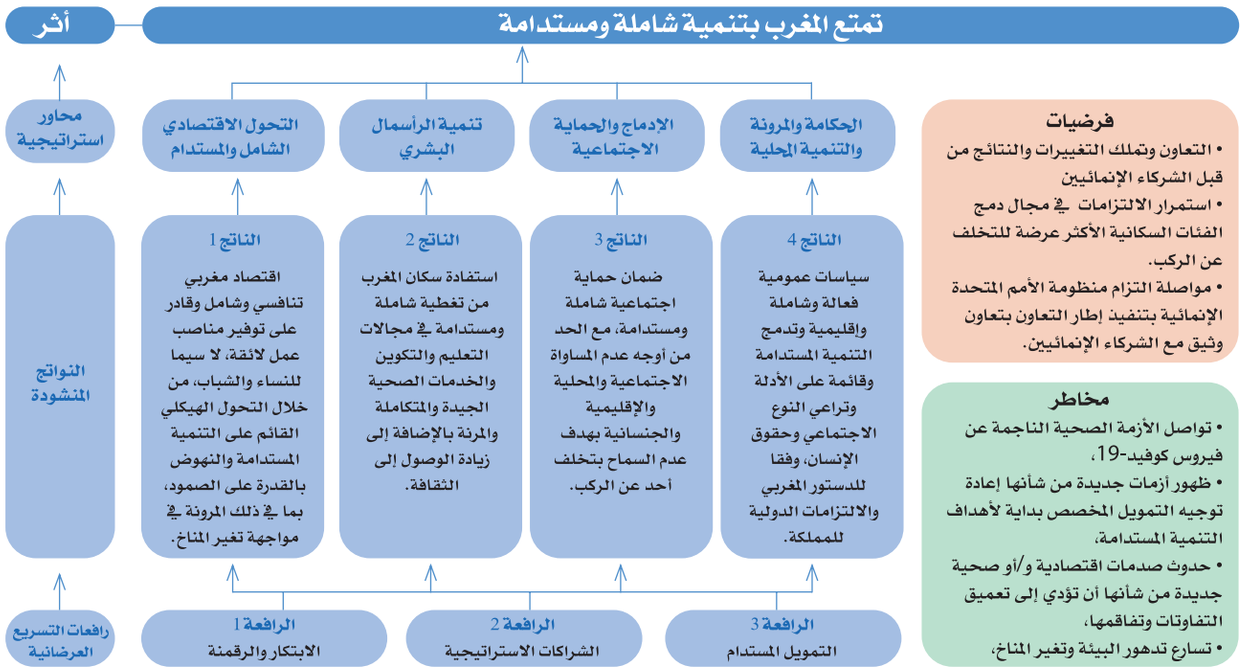

تشكل نواتج إطار التعاون الأربعة ورافعاته الثلاثة كلاً متكاملاً ومنسجما، ويتطلب تنفيذه الفعال والمستدام تنسيقًا مكثفًا بين الشركاء القائمين على التنفيذ، من أجل النهوض بالالتقائية والتكامل.

ويترتب على ذلك أيضًا أنه يمكن التعامل مع نفس المشكلة بشكل متكامل أو عرضاني، من خلال عدة نواتج.

ومن ثم يوفر هذا الإطار توجهات استراتيجية تكميلية ينبغي أن تتماشى أنشطتها مع مبادئ الأمم المتحدة الستة في مجال البرمجة. حيث تعكس هذه المبادئ التزام الأمم المتحدة وشركائها بإدماج المبادئ والأهداف المذكورة بعده في تصميم البرامج الإنمائية وتخطيطها وتنفيذها ورصدها/تقييمها:

- عدم تخلف أي أحد عن الركب؛
- نهج حقوق الإنسان الذي يضمن احترام الحقوق الأساسية للأفراد؛
- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز على أساس النوع الاجتماعي، من خلال إتاحة حظوظ وفرص متكافئة للجميع؛
- المرونة، التي تعزز قدرة الأفراد والمجتمعات على توقع الصدمات وإدارتها والتعافي منها والتحول بعد الصدمات؛
- المساءلة، التي تجسد الالتزام بالشفافية من خلال الإدارة القائمة على النتائج وتقييم السياسات والإدارة الرشيدة للموارد؛
- الاستدامة، والتي تعني تلبية احتياجات الحاضر دون المساس باحتياجات الأجيال القادمة.

المحور الاستراتيجي الأول

لتحول الاقتصادي الشامل والمستدام

الناتج 1: اقتصاد مغربي تنافسي وشامل وقادر على توفير مناصب عمل لائقة، لا سيما للنساء والشباب، من خلال التحول الهيكلي القائم على التنمية المستدامة والنهوض بالقدرة على الصمود، بما في ذلك المرونة في مواجهة تغير المناخ.

يركز هذا المحور على دعم التغييرات التي يمكن وصفها بالتحولات الهيكلية، والتي تقوم على تنويع تكنولوجيا الإنتاج وتحديثها، وخلق فرص عمل لائقة لجميع فئات السكان، فضلاً عن الاستخدام المستدام للموارد.

على مدى العقدين الماضيين، قام المغرب بتسريع وثيرة التحول الهيكلي لاقتصاده من خلال سياسات قطاعية استباقية واستثمارات عمومية كبيرة في البنى التحتية وفي جهود تحسين مناخ الأعمال. ونتيجة لذلك، تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتم القضاء فعليًا على الفقر المدقع، وظهرت قطاعات صناعية ذات قيمة مضافة عالية، مثل صناعة السيارات والطيران. وعلى الرغم من النجاحات التي لا يمكن إنكارها، ينطوي هذا التحول الجاري في الاقتصاد المغربي على تحديات تفاقمت بسبب أزمة فيروس كوفيد-19، بما في ذلك ضعف مكاسب الإنتاجية، وعدم كفاية خلق فرص عمل لائقة، خاصة للنساء والشباب، فضلاً عن أن الفلاحة المغربية رهينة بالتقلبات المناخية والضغط المتزايد على النظم البيئية والموارد الطبيعية. وتتطلب هذه العوامل كلها تسريع وثيرة التحولين الطاقي والبيئي.

كما وردت مجموعة من الإصلاحات القانونية في النموذج التنموي الجديد، وقد تم اعتمادها ودمجها في مختلف خطط العمل القطاعية. وتتعلق هذه الإصلاحات بمجموعة واسعة من الموضوعات المترابطة، مثل العقار والطاقة واللوجستيات أو حتى سن سلوكات اجتماعية ومعايير بيئية وتطبيقها.

وإدراكاً منها لضرورة الاستدامة، كرست المملكة في دستور 2011 حق المواطنين في العيش في بيئة سليمة وفي التنمية المستدامة (الفصل31). في عام 2014، حدد القانون الإطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة الحدود المرجعية لتفعيل مبادئ التنمية المستدامة وقيمها في المغرب. وفي عام 2017، تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تفعيل هذا الإطار القانوني ومن أجل الوفاء كذلك بالتزامات المغرب الدولية في المجال البيئي. بالإضافة إلى ذلك، تدمج العديد من الاستراتيجيات القطاعية أهداف الاستدامة، على غرار استراتيجية الطاقة واستراتيجية المياه والخطة الوطنية للمناخ أو حتى خطة «الجيل الأخضر» المتعلقة بالفلاحة المستدامة. علاوة على ذلك، تعهدت المملكة، في إطار مساهماتها المحددة وطنيا، المعدلة في عام 2021، بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 45.5٪ بحلول عام 2030.

وقد قطعت المملكة بالفعل أشواط طويلة في إنتاج الطاقة الخضراء وإزالة الكربون، وتعزز التعاون في هذا المجال مع شركائها، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر شريكا تجاريا مهما للبلاد. علاوة على ذلك، حدد المغرب، في إطار مشاركته في مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية، الأولويات ومسارات العمل من أجل تحويل منظوماته الغذائية، بهدف ضمان استدامتها وشمولها، والعمل على صون الأمن الغذائي للبلد.

وفي خضم التغييرات التي يسعى إليها النموذج التنموي الجديد ودعماً لبرنامج الحكومة، يهدف هذا المحور الاستراتيجي إلى تنفيذ أربع أولويات استراتيجية، تهدف إلى دعم مبادرات الحكومة والشركاء الإنمائيين، الذين يسعون لمواجهة هذه التحديات في المغرب.

الأولوية الاستراتيجية 1.1: تعزيز تكامل أفضل بين القطاعات الإنتاجية في سلاسل القيمة، لا سيما للتصدير، مع ضمان الارتقاء بجودة الإنتاج، بما يتوافق مع معايير العمل الدولية والمعايير البيئية.

تركز هذه الأولوية الاستراتيجية على تحسين القدرة التنافسية للمنتجين المغاربة، لا سيما في الصناعة والفلاحة. وستساهم تدخلات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في خلق المزيد من القيمة المضافة في إنتاج «صنع في المغرب»، وفقا لمعايير العمل الدولية والمعايير البيئية، مع تعزيز خلق فرص عمل لائقة. لهذا الغرض، تلتزم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدعم المؤسسات في تطوير الوثائق الاستراتيجية وتنفيذ السياسات الاقتصادية، من خلال التدخلات الاستراتيجية التالية:

- **دعم الإصلاحات القانونية الرامية إلى إطلاق العنان للنمو.** وسيركز هذا الدعم الفني على تطوير وتنفيذ الإصلاحات الجبائية والتشريعية والتنظيمية الهادفة إلى إزالة العقبات أمام تنمية القطاعات الإنتاجية. ويشمل دعم سياسات التنمية الخاصة بمناطق الأعمال الجيدة، ولا سيما المناطق الصناعية.

- **تعزيز المهارات المهنية من خلال التدريب الأولي والمستمر، وكذلك المساعدة التقنية داخل القطاعات الإنتاجية.** وتستهدف الشركات الفلاحية (بما في ذلك أصحاب المستغلات الصغيرة) والشركات الصناعية والخدماتية، وتعزيز مهارات الموارد البشرية، وكذلك تحسين العمليات، وستكون وراء مكاسب إنتاجية قادرة على تحسين القدرة التنافسية للإنتاج المغربي. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الحرص على وجود توافق أفضل بين التكوين الأساسي والمستمر واحتياجات سوق العمل، ودعم الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق المحلية أو الدولية، وكذلك من خلال استغلال جميع الفرص التي تتيحها الرقمنة. وسيركز هذا الدعم، من بين أمور أخرى، على تعزيز القدرات الوطنية في عملية توقع المهارات لتلبية احتياجات سوق العمل بشكل أفضل.

- **دعم الحكومة المغربية للنهوض بالحوار الاجتماعي،** من خلال تبادل التجارب والخبرات على المستويين الوطني والدولي وبناء القدرات.

الأولوية الاستراتيجية 2.1: المساهمة في تنشيط منظومة الأعمال، لا سيما من خلال دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الاجتماعية والتضامنية، مما يسمح بتسريع اندماج القطاع غير الرسمي وخلق فرص عمل لائقة، لا سيما للنساء والشباب.

تركز هذه الأولوية الاستراتيجية على تعزيز ريادة الأعمال والاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال كقوة دافعة في مجال خلق الوظائف اللائقة، وخاصة للنساء والشباب. لهذا الغرض، تتعهد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بتقديم المساعدة التقنية والاستراتيجية المتعلقة بما يلي:

- **دعم تقوية المصالح المكلفة بالنهوض بريادة الأعمال، ولاسيما المصالح الاجتماعية ومصالح دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة**، بما في ذلك تحسين وصولها إلى التمويل. سواء كانت عمومية أو خاصة أو من المجتمع المدني، سيكون الهدف، على المستويين الوطني والإقليمي، هو تحسين توفير الخدمات والتواصل بشأن مبادرات مرافقة إنشاء المقاولات، ورصدها بعد ذلك، وإدارة المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، خاصة تلك التي تستهدف الشباب والنساء، وكذلك في المناطق الريفية؛

- **دمج القطاع غير الرسمي**، من خلال فهم أفضل لدينامياته ودعم هيكلته عبر مواكبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح العوامل المثبطة لإضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة وعلى العمل. تحت إشراف الحكومة، يمكن تنفيذ أنشطة بحثية وتحليلية حول بنية الاقتصاد غير الرسمي، ووزنه في الاقتصاد الكلي، وكذلك بشأن النظام الجبائي أو نظام الحماية الاجتماعية الأنسب، كرافعات لإدماج القطاع غير الرسمي؛

- **دعم الإصلاحات المعيارية والتنظيمية المتعلقة بالعمل**، والتي تهدف إلى إطلاق العنان لخلق فرص العمل، لا سيما للنساء والشباب، فضلاً عن دمج القطاع غير الرسمي؛

- **دعم تعزيز الأنشطة والخدمات الرامية إلى النهوض بريادة الأعمال في قطاع السياحة**، لا سيما من خلال تعميم علامات الجودة على عروض المقاولات الصغيرة والمتوسطة، والمشاركة في الجوائز والمكافآت التي أطلقتها الأمم المتحدة، وكذلك من خلال التعريف بالشركات المغربية السياحية الصغيرة والمتوسطة دوليًا.

الأولوية الاستراتيجية 3.1: دعم جهود التحول البيئي وجهود النهوض باقتصاد دائري ومنخفض الكربون.

يعد نجاح التحولين البيئي والطاقي أحد العوامل الأساسية في التحول البنيوي المنشود. لذلك تركز تدخلات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الإستراتيجية على دعم الإجراءات التي يقوم بها مختلف الفاعلين في الاقتصاد المغربي، فيما يتعلق بـ:

- **تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة.** وسيشمل ذلك تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي ودعم تفعيل الاستراتيجيات والسياسات من خلال خطط عمل طموحة وقابلة للتحقيق. ويُكمل هذا التدخل الاستراتيجي الأولوية الاستراتيجية 4.4 بشأن انسجام وتكامل السياسات العمومية، وإضفاء الطابع المؤسسي على وظيفة الرصد والتقييم والإدارة القائمة على النتائج، وتطبيقها في جميع المجالات على سياسات التنمية المستدامة وبرامجها.

- **إزالة الكربون وإزالة التلوث وتعزيز الانتقال الطاقي**، لا سيما لتحقيق المساهمات المحددة وطنيا. وسيشمل ذلك تعزيز تطوير مشاريع رائدة للطاقة المتجددة على نطاق واسع، وبناء قدرات الفاعلين في مجالات النجاعة الطاقية وتشجيع الطاقات المتجددة، لا سيما

في مجالات الفلاحة والصناعة والنقل والخدمات اللوجستية المستدامة، لزيادة الكفاءة في استخدام الموارد وتطوير الأطر التنظيمية المناسبة والتعاون مع القطاع الخاص لتطوير القطاعات منخفضة الانبعاثات الكربونية.

- **بناء القدرات فيما يتعلق بالحكامة والإدارة والحفاظ على النظم البيئية والموارد الطبيعية وتثمينها، لا سيما الموارد المائية**. ويسعى الدعم إلى إعادة تأهيل النظم الإيكولوجية المتدهورة، والحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وتعزيزه من خلال جهود المرافعة والتوعية وتقوية الأطر المؤسساتية والتنظيمية، وبناء قدرات الجهات الفاعلة المعنية وإدخال نهج جديدة للحفاظ على الموارد الطبيعة والنهوض بها وإدارتها. نظرًا لأن المياه مورد أساسي للجميع، تشكل القرارات المتعلقة بإدارتها، من المستوى المحلي إلى المستوى المركزي، مثالاً نموذجيًا لضرورة الإدارة المتكاملة والتشاركية واللامركزية، مع مراعاة مبادئ التضامن والعدالة المجالية.

- **خطط النهوض بالاقتصاد الدائري والانتقال إلى نظام غذائي مستدام وتعزيزهما**. وسيشمل ذلك تعزيز ثقافة التثمين والإنتاج والاستهلاك المستدامين من خلال التوعية والمرافعة وبناء قدرات مختلف أصحاب المصلحة (المؤسسات والقطاع الخاص بما في ذلك صغار المنتجين والمنظمات المهنية والمستهلكين).

- **دعم تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة في قطاع السياحة**، بما في ذلك دعم المؤسسات السياحية القائمة في مجال التحول البيئي.

الأولوية الاستراتيجية 4.1: الاستثمار في الابتكار وتطوير قدرات البحث والتطوير.

يكتسي الابتكار والبحث والتطوير أهمية بالغة في تنفيذ الأوراش السالفة الذكر. دعماً لإجراءات التحول التي تقوم بها الحكومة في مجال المهارات العلمية والفنية في البحث والتطوير، ستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على:

- **دعم تنفيذ برامج البحث والتطوير، لا سيما على المستوى الإقليمي**، لتنمية المهارات العلمية والفنية في القطاعين العام والخاص، وتطوير مراكز المهارات ومنصات البحث المتعددة التخصصات القادرة على توليد الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية، عبر شراكات مع الفاعلين في المجال البحثي؛

- **دعم تطوير أنظمة المراقبة والتحليل الاقتصادي**، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالتطورات التي يشهدها سوق العمل، مثل ظهور مهن جديدة ومهارات جديدة وأشكال جديدة للتوظيف والعقود.

المحور الاستراتيجي الثاني

تنمية الرأسمال البشري

الناتج 2: استفادة سكان المغرب من تغطية شاملة ومستدامة في مجالات التعليم والتكوين والخدمات الصحية الجيدة والمتكاملة والمرنة بالإضافة إلى زيادة الوصول إلى الثقافة.

يكرس الدستور المغربي حق المواطنين في الاستفادة على قدم المساواة من الرعاية الصحية والتعليم (الفصل 31). وتعمل الحكومة على إعمال هذه الحقوق من خلال توفير الخدمات العامة الأساسية، والتي يشهد إطارها القانوني والسياسات العمومية ذات الصلة بها تطورا مستمرا.

في عام 2011، صدر القانون الإطار رقم 09-34 المتعلق بالمنظومة الصحية وعرض العلاجات، وهو حاليا قيد المراجعة. حيث يحدد مبادئ الدولة وأهدافها الأساسية فيما يتعلق بالصحة، فضلاً عن حكامة المنظومة الصحية وتنظيمها. وفقًا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالحماية الاجتماعية (التي سيتم تناولها في الناتج 3)، تم الشروع في سلسلة من التدابير المدرجة في إطار إصلاح النظام الصحي من أجل دعم تعميم التأمين الإجباري عن المرض، وهو مكون رئيسي من مكونات ورش الحماية الاجتماعية.

وتوجد المنظومة التعليمية بدورها في قلب التغييرات الجارية. فقد تم إطلاق الرؤية الاستراتيجية لإصلاح التعليم (2015-2030) عام 2015، وهي تحدد التوجهات الرئيسية من أجل مدرسة مغربية تهدف إلى ضمان المساواة في الحظوظ وإلى تنمية الأفراد. وتم تقديم القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي كميثاق وطني يلزم جميع الأطراف، وقد تم سنه في عام 2019 لتنفيذ هذه الرؤية.

يشكل الاستثمار الضخم في الرأسمال البشري أحد التوجهات الرئيسية للنموذج التنموي الجديد، ويمثل حاليا نقلة نوعية في السياسات العمومية المغربية، حيث يضع الرفاه الجسدي والعقلي والاجتماعي للأفراد في صلب الاهتمامات.

لذلك، يعد تعزيز الرأسمال البشري وقدرات المواطنين والمواطنات رافعة في خدمة تكافؤ الفرص والتماسك الاجتماعي، وممارسة الحقوق، ويعتبر كذلك المحدد الرئيسي للازدهار الاقتصادي على المدى الطويل.

في إطار هذا الناتج، ستشمل أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعم التدخلات الاستراتيجية الرامية إلى تحسين جودة خدمات التعليم والصحة والثقافة وإمكانية الوصول إليها وتكاملها ومرونتها.

الأولوية الاستراتيجية 2.1: دعم جهود الحكومة لضمان الوصول العادل والمستدام والجيد إلى التعليم والصحة والثقافة، في جميع الأعمار، بما في ذلك الفئات الأكثر ضعفاً.

تتعلق هذه الأولوية الاستراتيجية بالإشكاليات المتعلقة بالحق في الوصول وبوصول السكان عامة والفئات السكانية الهشة إلى الخدمات التعليمية والصحية والثقافية الأساسية. دعماً لبرامج الحكومة والمجتمع المدني الرامية إلى تعزيز هذا الوصول، تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ التدخلات التالية:

- **تعزيز الوصول العادل إلى خدمات مبتكرة وعالية الجودة في مجالات التعليم والصحة والثقافة.** يضمن دمج نهج النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان في عمليات تصميم وتنفيذ وتقييم استراتيجيات الوصول إلى الخدمات

الصحية والتعليمية والثقافية حماية الحقوق الأساسية، حتى لا يتخلف أحد عن الركب. فيما يتعلق بالتدخلات، تركز منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعمها على البرامج والمبادرات الرامية إلى الحد من الهدر المدرسي في أوساط الفتيات القرويات في المدارس الثانوية وفي أوساط الأطفال المهاجرين/اللاجئين، وستغطي أيضا إنشاء أنظمة مرنة ومبتكرة تعتمد على الرقمنة، من أجل ضمان وصول الفئات السكانية الأكثر ضعفاً إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات الثقافية، حتى في حالات الطوارئ أو الأزمات الصحية، وذلك عبر الاستفادة من الدروس والعبر المستخلصة من جائحة فيروس كوفيد-19 ودمجها.

- **تعزيز حقوق وصول الفئات الهشة، ولا سيما الأطفال والشباب والنساء من جميع الأعمار، إلى الخدمات الصحية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، بالاستناد إلى نهج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.** يشمل هذا التدخل بشكل خاص دعم الجهود المبذولة لضمان حقوق السكان ووصولهم، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة ببعض الفئات مثل الشباب والنساء والفتيات، إلى المعلومات والتعليم والخدمات الصحية الجيدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، والقضاء على انتقال الأمراض المعدية من الأم إلى الطفل (فيروس نقص المناعة البشرية والزهري الخلقي والتهاب الكبد الفيروسي) والإدارة الشاملة والمتكاملة لقضايا النساء والأطفال ضحايا العنف بجميع أشكاله.

- **دعم إضفاء الطابع الإقليمي على وصول السكان إلى الخدمات الأساسية.** يتعلق الأمر بتعزيز وتفعيل فعالية الحق في الصحة للجميع على المستوى الإقليمي، ولا سيما للأمهات والرضع والأطفال، لمكافحة وفيات الأمهات والمواليد والأطفال، وكذلك الحد من اعتلال النساء بسبب الصحة الجنسية والإنجابية. ويعتمد هذا التدخل الاستراتيجي أيضًا على تعزيز التغذية الصحية والعلاج ومكافحة الاضطرابات الغذائية ونقصها. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد هذا التدخل على تعزيز إمكانية وصول الأشخاص في وضعية هشاشة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، إلى تكنولوجيات المساعدة وخدمات الرعاية التي تلبي احتياجاتهم الخاصة.

الأولوية الاستراتيجية 2.2: تعزيز الرؤية الشاملة والمتكاملة للصحة في جميع السياسات العمومية ذات الصلة، واستخلاص الدروس والعبر من جائحة فيروس كوفيد 19- لإصلاح النظام الصحي.

في مجال السياسات الصحية، تعتزم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعم جهود الحكومة والمجتمع المدني الرامية إلى دعم تنفيذ الرؤية الوطنية الهادفة إلى ضمان الوصول إلى خدمات صحية جيدة للجميع. وسيتم الاشتغال على هذه الأولوية من خلال الدعم الذي ستقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المجالات التالية:

- **تصميم السياسات الصحية الوطنية وتنفيذها ورصدها**، من خلال تحديث السياسة الصحية مع الأخذ في الاعتبار الإصلاح المستمر للمنظومة الصحية والجهوية المتقدمة. يستهدف هذا التدخل الاستراتيجي ثلاثة مستويات: (1) الدعم الفني عند تصميم السياسات، ويشمل تقنين عرض الرعاية الصحية، وتعزيز حكامة المنظومة الصحية، والمساعدة الفنية لسياسات الوقاية والنهوض بالصحة، ومكافحة وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة والرضع التي يمكن الوقاية منها، وإدارة الأمراض المعدية (لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية، والسل والتهاب الكبد الفيروسي) والأمراض غير المعدية، فضلاً عن دعم تطوير وتنفيذ سياسة صيدلانية وطنية؛ (2) يغطي دعم تنفيذ السياسات بناء القدرات وإدارة الموارد البشرية في إطار التجمعات الصحية الإقليمية

(البرنامج الطبي الإقليمي، مسار الرعاية المنسق، استقلالية المستشفى) وتطوير أدوات الإدارة وبناء قدرات المدراء؛ (3) دعم إعادة تركيز النظام على الرعاية الصحية الأولية، وطب القرب والأسرة، وكذلك تطوير التطبيب عن بعد كممارسة جديدة في تقديم الرعاية.

يسعى هذا التدخل إلى دعم التنسيق بين مختلف القطاعات على المستويين المركزي والإقليمي في مجال السياسات الصحية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة، في سياق يناهز فيه معدل التغطية 69.9٪[18]، وذلك بإعطاء الأولوية لاستهداف الفئات السكانية التي تستفيد أقل من هذه التغطية. ونذكر ضمن هذه الفئات على سبيل المثال كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة[19].

- **دعم الإجراءات المتعلقة بمحددات الصحة ومكافحة الإجحاف الصحي**، من خلال دعم التدخلات الإستراتيجية المتعلقة بمراعاة الاحتياجات الخاصة للأطفال والنساء والشباب والمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان، من أجل تعزيز مرونة المنظومة الصحية بعد جائحة فيروس كوفيد-19. تحتل الجوانب الأخرى أيضًا مكانًا بارزًا، بما في ذلك دعم تطوير الشبكات الأكاديمية للنهوض بالأبحاث حول المحددات الاجتماعية للصحة، والسلوكيات الغذائية، وتعزيز المشاركة والانخراط المجتمعي في الصحة من أجل مزيد من الإنصاف، أو حتى إحداث دليل خاص بالممارسات الفضلى. وينبغي أيضا تقوية الخدمات الصحية الموجودة في المدارس والجامعات وتوسيعها لتشمل مؤسسات التعليم الأولي والتكوين المهني في القطاعين العام والخاص.

- **تشجيع النُهج المبتكرة ومتعددة القطاعات في مجال الاستعداد للأزمات والطوارئ الصحية والاستجابة لها**. يهدف هذا التدخل إلى دعم تعزيز وظائف منظومة الصحة العمومية والنهوض بالقدرات المنصوص عليها في اللوائح الصحية الدولية (2005) من خلال دمج الدروس والعبر المستخلصة من جائحة فيروس كوفيد-19. ويشمل أيضًا بناء قدرات أصحاب المصلحة، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والابتكار في إدارة الأزمات والكوارث الصحية والوقاية منها، والمشاركة المجتمعية لضمان تأييد السكان للقرارات الحكومية الرامية إلى تخفيف الوقع من حيث الاعتلال والإماتة.

- **دعم برامج تنمية الطفولة المبكرة وبرامج التغذية** في مواجهة تحديات التحول الغذائي. إن الغاية من الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للسياسات والاستراتيجيات في هذا المجال ولتطوير البرامج المتكاملة هي سد النقص المسجل في المغذيات الدقيقة، لا سيما في اليود والحديد وفيتامين د، والتي لاتزال مشكلة صحية عامة، لا سيما بين النساء والأطفال، ناهيك عن مكافحة التقزم وزيادة الوزن/البدانة.

الأولوية الاستراتيجية 3.2: دعم جهود تقوية الأداء التعليمي، من مرحلة التعليم الأولي إلى الجامعة ومرورا بالمهارات الحياتية، في جميع مراحل المسار التعليمي وفي جميع الأعمار، لتمكين كل فرد من تحقيقه كوامنه بشكل كامل.

تعكس هذه الأولوية الاستراتيجية ضرورة إعداد الأطفال ليكونوا مواطنين متمتعين بالرفاه الكامل في المستقبل، وهو أمر يتطلب اكتساب المعرفة والمهارات الشخصية التي تعتبر ذات أهمية جوهرية ولكنها مفيدة أيضًا للاندماج المهني ولتحقيق الكوامن. في هذا الصدد، ستدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التدخلات التالية:

18 الاستراتيجية الوطنية لتمويل الصحة، وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، 2021.
19 الحماية الاجتماعية في المغرب: واقع الحال وتعزيز أنظمة التأمين والمساعدة الاجتماعية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الإحالة الذاتية رقم 34/2018.

- **تعزيز المهارات الحياتية، طوال مسار التكوين الرسمي وغير الرسمي وفي جميع الأعمار، من التعليم إلى المواطنة، ومن قابلية التوظيف إلى وصول الشباب إلى العمل وريادة الأعمال.**

يتعلق هذا التدخل **بدعم الوصول إلى التعليم كحق أساسي**، ودعم تصميم وتنفيذ سياسات تنمية رفاه الأطفال، من الولادة حتى سن 18 عاما، والشباب، وكذلك دعم جهود ملاءمة التعليم والتكوين مع احتياجات سوق العمل، مع مراعاة البعد الإقليمي. وسيخصص جزء من الجهود المبذولة لتحسين البيئة والمناخ المدرسي، فضلاً عن تعزيز أنشطة الحياة المدرسية داخل مؤسسات التعليم الرسمي وغير الرسمي، والأنشطة الجامعية داخل مؤسسات التعليم العالي، فضلاً عن النهوض بالأنشطة الثقافية والرياضية كوسيلة لجذب المتعلمين والمتعلمات وتنميتهم. وستدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضًا التكامل المهني من خلال تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين والمهارات الأفقية واللغوية لدى الطلاب والطالبات، فضلاً عن برامج انتقال الشباب من المدرسة إلى الحياة العملية. وتركز التدخلات الأخرى أيضًا على دعم تطوير سبل استئناف الدراسات والتكوين المهني طوال الحياة.

- **دعم تحسين جودة ومحتوى التعلمات**، من خلال دعم تعزيز نظام المراقبة والتقييم المنتظم ودعم التعلمات والمقررات. تشمل هذه التدخلات، من بين أمور أخرى، دعم تطوير نظام رصد خريجي مؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم حركية الطلاب والهيئة الأكاديمية وطنيا ودوليا وفيما بين التخصصات، وأيضًا تعزيز قدرات المعلمين والمعلمات وغيرهم من الجهات الفاعلة المشاركة في العملية التعليمية.

- **تعليم الوالدين وتنمية الطفولة المبكرة وتحسين إمكانية وصول الفئات الأكثر هشاشة للتعليم الأولي على المستوى الإقليمي**. تتعلق هذه التدخلات بدعم تطوير وتوسيع نظام تعليم الطفولة المبكرة ودعم نظام بناء القدرات في مجال تعليم الطفولة المبكرة على المستويين المركزي والمحلي. وتشمل أيضًا تعزيز خدمات التعليم الأولي المجتمعية في المناطق المعزولة، وأخيراً، تعزيز آليات إشراك الأسرة في عملية التتبع المدرسي وتعليم الوالدين.

- **دعم وصول الأطفال والمراهقين والشباب ذوي الإعاقة إلى التعليم الشامل والجيد ودعم الحركية**، من خلال توفير المعلومات وزيادة الوعي، وتعزيز التدخلات المجتمعية المبتكرة، ولكن أيضًا من خلال تطوير آليات لتحديد العوائق التي تهدد الوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية وإقامة دورات التكوين المهني أو تقنيات التعلم في إطار المناهج الأكاديمية التقليدية.

الأولوية الاستراتيجية 4.2: تعزيز الثقافة كمحفز للتنمية المستدامة ووسيلة للرفاه والتماسك الاجتماعي

تركز هذه الأولوية الاستراتيجية على تدخلات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الرامية إلى تعزيز دور الثقافة، باعتبارها تراثا مشتركا للمغاربة وأساس التماسك الاجتماعي، فضلاً عن كونها عاملاً هامًا للتنمية الشاملة والمستدامة. وتتجسد هذه الأولوية في الإجراءات التالية:

- **صون التراث الثقافي واللامادي وتثمينه**، من خلال نشر التراث الثقافي الوطني وضمان الوصول إليه وإعداد محتوى ثري ومنصات وعلامات. وكذا تسليط الضوء على المكونات الثقافية لكل منطقة، ولا سيما معارف المجتمعات وتقاليدها وممارساتها من أجل ضمان الحفاظ على تراثها الثقافي وتعزيزه. ويشمل ذلك أيضًا تعزيز استخدام التكنولوجيات الحديثة والشبكات الاجتماعية لحماية ونشر وتطوير الثقافة المغربية بكل ثرائها، ولا سيما قيم التسامح والتعايش، وكذلك تشجيع التنوع داخل مختلف شرائح المجتمع، خاصة الشباب، من أجل تعزيز هويتهم والنهوض بالعيش المشترك.

- يتطلب النهوض **بالثقافة والفن والرياضة كمحركات للتنمية المستدامة** دمج الثقافة في استراتيجيات التنمية المحلية وبرامجها، مع تشجيع البرامج الثقافية والرياضية في سن مبكرة. يشمل هذا الدعم تقوية المساحات المخصصة للأنشطة الثقافية والفنية والرياضية على المستوى الإقليمي، ودعم الشركات الناشئة والصناعات الثقافية والإبداعية والفنية، فضلاً عن التمويل المستدام للثقافة والرياضة.

- **النهوض بالثقافة والفن لصالح التماسك الاجتماعي والمساواة بين الجنسين**، من خلال بناء قدرات الجهات الفاعلة المؤسساتية والمجتمع المدني من أجل العيش المشترك، ضد التطرف والتطرف العنيف، وأيضًا تشجيع الأنشطة المدرسية والموازية، باستخدام التكنولوجيات الحديثة والمناهج المبتكرة.

- **تعزيز دور الثقافة والتراث في تطوير صناعة السياحة**، ولا سيما في إطار تنفيذ برنامج الترويج لسياحة الأصول الثقافية والتراثية، وتوفير البنى التحتية الخاصة بتفسير التراث المادي واللامادي، فضلا عن إنشاء منصات الترويج والعلامات.

المحور الاستراتيجي الثالث

الإدماج والحماية الاجتماعية

الناتج 3: ضمان حماية اجتماعية شاملة ومستدامة، مع الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والمحلية والإقليمية والجنسانية بهدف عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

تعد الحماية والإدماج الاجتماعيين من بين المبادئ المنصوص عليها في دستور 2011. حيث كرست الفصول من 31 إلى 34 من الدستور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالحماية الاجتماعية وإدماج الجميع في تنمية البلاد.

كما تأتي الحماية الاجتماعية ضمن أولويات التعليمات الملكية السامية، وتم تسريع وثيرة إصلاحها في سياق جائحة فيروس كوفيد-19. وفقا للتوجهات الحكومية، أعلن البرنامج الحكومي شهر أكتوبر/تشرين الأول 2021 عن تعميم الحماية الاجتماعية بين عامي 2021 و2025، وفقا لمقتضيات القانون الإطار رقم 21-09، الصادر في مارس/نيسان 2021.

كما بذل المغرب جهودا جبارة في مجال النهوض بالمساواة بين الجنسين، من الناحيتين التشريعية والمؤسساتية. ويكرس الفصل 19 من الدستور مبدأ المساواة بين المرأة والرجل، وكذا مبدأ المناصفة. كما قامت البلاد بتنفيذ خطط حكومية للمساواة (2012-2019 و2017-2021) ومؤخراً برنامج وطني مندمج للتمكين الاقتصادي للنساء في أفق 2030 (مغرب التمكين). ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بالحد من العنف ضد المرأة والتمييز على أساس النوع الاجتماعي.

تم تنفيذ العديد من السياسات الاجتماعية التي تستهدف فئات و/أو مناطق محددة إلى حد ما من قبل الحكومة من أجل الحد من التفاوتات الاجتماعية والجنسانية، وكذلك عدم المساواة، التي لا تزال التفاوت ملحوظة بشأنها بين المناطق الحضرية والقروية وبين مناطق معينة من البلاد. من بين هذه السياسات الاجتماعية، يعتبر تعميم آليات الحماية الاجتماعية حاليا ورشا بنيويا. وتشمل الحماية الاجتماعية «التأمين الاجتماعي» و«المساعدة الاجتماعية»، وتحيل على جميع آليات التأمين الجماعي الرامية إلى حماية الأفراد من العواقب المالية للمخاطر الاجتماعية.

الأولوية الاستراتيجية 1.3: دعم تعميم آليات وخدمات الحماية الاجتماعية بهدف تعزيز مرونة الأسر والسكان الأكثر هشاشة، وضمان التغطية الاجتماعية والطبية الأساسية لجميع السكان، بما في ذلك من خلال تعزيز حكامتها واستدامة تمويلها.

- **تفعيل توسيع نطاق الحماية الاجتماعية، ولا سيما المساعدة الاجتماعية والتغطية الطبية الأساسية، بهدف الاستجابة على سبيل الأولوية للاحتياجات الخاصة للسكان في وضعية هشاشة.**

يتعلق الأمر بالعمل من أجل تعميم الحماية الاجتماعية، والتي تشمل التغطية الصحية لجميع الطبقات الاجتماعية، ولا سيما الفئات السكانية الهشة، وكذا العمل من أجل المساواة في الحقوق للجميع. وستركز التدخلات بشكل خاص على دعم إحداث حد أدنى من الحماية الاجتماعية وتوطيده وتوسيعه تدريجيا، وتحديث سلة الرعاية الأساسية والخدمات الصحية للجميع، وكذا تطوير ودعم

تنفيذ استراتيجية وطنية لتمويل التغطية الصحية الشاملة، بهدف توفير الحماية من المخاطر المالية المرتبطة بالنفقات الصحية. وتستند هذه التدخلات أيضًا إلى دعم المرافعة من أجل إعطاء الأولوية للتغطية الاجتماعية والطبية للسكان الأكثر هشاشا في القطاع غير الرسمي. أخيرًا، ستدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إضفاء الطابع الشخصي على مزايا وخدمات الحماية الاجتماعية وشرحها، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل فئة من الفئات السكانية الضعيفة على المستويين الوطني والمحلي.

- **تنفيذ الإصلاحات التشريعية والتنظيمية المصاحبة لبرامج الحماية الاجتماعية وملاءمتها مع الالتزامات التعاقدية للمملكة المغربية في هذا المجال**. وينبغي توفير الدعم التقني لهذا التنفيذ، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتأمين الصحي الإجباري والتعويضات الأسرية، وتوسيع قاعدة المنتسبين إلى أنظمة التقاعد والحماية من مخاطر فقدان العمل. وتهدف مواءمة القوانين إلى التوافق مع المعايير الدولية المقبولة حسب الأصول من قبل المملكة المغربية بموجب الاتفاقيات التي هي طرف فيها، مما يضمن، من بين أمور أخرى، المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية.

- **حكامة الحماية الاجتماعية على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية، من خلال إنشاء أنظمة متكاملة وتشاركية ومحدودة الإقليمية وقائمة على الأدلة.** يهتم هذا الدعم بشكل أساسي بهيكلة حكامة الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الحد من التجزئة، وخلق مساحات للتنسيق والتقارب والحوار، فضلاً عن إنتاج واستخدام البيانات في عمليات رصد سياسة الحماية الاجتماعية وتقييمها وتحديد سبل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبشكل أكثر تحديدًا، يتعلق الأمر بدعم عمل اللجنة الفنية المسؤولة عن تنفيذ إصلاح الحماية الاجتماعية، وتعزيز القدرات الإقليمية والمحلية لتطوير وتنفيذ سياستها بطريقة شاملة وإقليمية ومواكبة عملية تفعيل السجل الاجتماعي الموحد. على المستوى المحلي، ستعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضًا على بناء القدرات وعلى تأهيل وتعزيز أنشطة البحث والتطوير لفائدة الأخصائيين الاجتماعيين، بما في ذلك أولئك الذين يعملون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية. أخيرًا، يعد الإصلاح الشامل للقطاع الصحي، الذي يهدف بشكل خاص إلى تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، أحد المجالات التي تنبغي مصاحبتها، وذلك من خلال دعم حكامته وتكامل أنظمة المعلومات الخاصة به.

- **دعم استدامة تمويل الحماية الاجتماعية**، في سياق يتسم بندرة الموارد التي تفاقمت بسبب أزمة فيروس كوفيد-19. ويشمل دعم تحديد سبل توسيع الحيز المالي وتعبئة التمويل البديل والمبتكر، لصالح التنفيذ المستدام لعملية إصلاح الحماية الاجتماعية. وتشمل هذه السبل استعمال أمثل لنفقات الحماية الاجتماعية وترشيدها، وزيادة مسؤولية الفاعلين الجدد، مثل السلطات المحلية، مع ضمان حماية حقوق الفئات الهشة التي لا تستطيع الوصول إلى نظام المساهمة.

الأولوية الاستراتيجية 2.3: جعل تحول النافذة الديموغرافية الجاري في المغرب مصدر قوة فعلي من خلال تعزيز إدماج الشباب، حتى يتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم كأعضاء منتجين في المجتمع.

يغطي دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواكبة تفعيل السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف الشباب في وضعية هشاشة كأولوية، بالإضافة إلى إدراجهم في جميع السياسات. ويسعى في هذا الشأن إلى:

- **تعزيز قابلية الشباب للتوظيف، مع إعطاء الأولوية للشباب خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، وكذلك آليات اندماجهم في سوق العمل، بما في ذلك نظام الإدماج المهني، من خلال مقاربات التوجيه والدعم الجديدة.** ويتعلق الأمر بدعم تفعيل السياسات والاستراتيجيات الوطنية التي تستهدف الشباب، استكمالا للتدخلات الواردة ضمن الناتج 2، مع مراعاة مقاربة التضامن بين الأجيال. ينبغي في هذا الباب مراعاة مجموعة من النقاط العقدية، لا سيما من خلال الشراكات مع المجتمع المدني: الاستثمار في التنمية الشاملة للفتيات الصغيرات، وذلك لتعزيز مشاركتهن ودورهن القيادي كعناصر تغيير في مجتمعاتهن، وتقديم الدعم للخريجين والخريجات خلال مرحلة البحث عن عمل ودعم إعادة الإدماج الاجتماعي والمهني للموجودين خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، وأنشطة دعم المقاولين(ات) الشباب والعاملين(ات) لحسابهم الخاص، أو حتى من خلال المساعدة في إنشاء أنشطة مستدامة مدرة للدخل. يجب تنفيذ هذه الأنشطة بالتعاون مع الإدارات المختصة والقطاع الخاص، وينبغي دعمها بحملات تواصلية قوية من أجل وصول الشباب بشكل أفضل إلى هذه البرامج. وسيولى اهتمام خاص لدعم آليات تثمين المكتسبات المهنية وتمكين الشباب في وضعية هشاشة، وكذلك آليات دعم ما بعد التأسيس للحماية الاجتماعية وهياكل السجون. أما الدعم المؤسساتي، فيشمل بناء قدرات مستشاري التوظيف، ودعم استهداف وتمويل قابلية الشباب للتوظيف والعمالة الذاتية، وتعزيز الإطار الاستراتيجي الخاص بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال القابلية للتوظيف، ودعم التنقل والعمالة الدولية، وكذلك تطوير قنوات الهجرة النظامية في مجالي الدراسة والعمل.

- **دعم برامج تكوين الشباب وتدريبهم بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.** ينبغي إعطاء الأولوية للبرامج المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة (محو الأمية الرقمية، على سبيل المثال) ولتعزيز آليات ملاءمة تكوين الشباب وتدريبهم مع احتياجات سوق العمل.

- **تعزيز المشاركة المدنية وروح المواطنة لدى الشباب ومكافحة التطرف العنيف والجريمة.** علاوة على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية، سيشمل دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مواكبة جهود الحكومة للنهوض بآليات التطوع، ولاسيما تطوع الشباب، بما في ذلك عبر أنشطة تواصلية وأنشطة مرافعة، لا سيما على مستوى الهياكل التي يتردد عليها الشباب (المدارس وجمعيات الأحياء والجامعات) لتعزيز التماسك الاجتماعي ومكافحة التطرف العنيف والجريمة.

الأولوية الاستراتيجية 3.3: تعزيز مشاركة النساء والفتيات وتمكينهن، ولا سيما الأكثر هشاشة، وتقوية التدابير الرامية إلى حمايتهن من جميع أشكال التمييز والعنف.

سعيا إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز، تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المملكة المغربية من خلال:

- **تعزيز البيئة المواتية لريادة الأعمال والاندماج المهني وتمكين المرأة.** يعتبر هذا الدعم جزءًا من دعم تنفيذ البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 «مغرب التمكين» واستمرارية الخطة الحكومية للمساواة «إكرام».

- **تعزيز وتفعيل سياسات وآليات دعم وحماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف.** ويشمل ذلك تعزيز الآليات القانونية والمؤسساتية للوقاية من

العنف ضد المرأة والحماية منه، ودعم تفعيل السياسات والاستراتيجيات الوطنية وآليات التنسيق بين القطاعات، وكذلك تنفيذ القانون رقم 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، بالتعاون مع المجتمع المدني. كما يسعى إلى تحسين الوصول إلى خدمات الدعم والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن مراعاة عوامل الاقصاء التي تؤثر على الحياة اليومية للنساء والفتيات.

- **دعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز**، من خلال زيادة الوعي حول القيادة التحويلية، والذكورية الإيجابية وقيم المساواة منذ سن مبكرة في الوسط المدرسي، مع إشراك الفتيان والرجال، وتشجيع المشاركة المدنية للمرأة وتعزيز آليات حماية الفتيات القرويات من الهدر المدرسي.

- **دعم الإدماج المهني وتمكين النساء والشباب في وضعية هشاشة في إطار برنامج دعم المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة**، من خلال تعزيز بيئة ريادة الأعمال في هذا المجال.

الأولوية الاستراتيجية 4.3: تعزيز الإدماج الاجتماعي وحماية الفئات الأكثر هشاشة من التهميش والإقصاء.

من أجل توفير الدعم وفقًا للاحتياجات الخاصة للسكان في وضعية هشاشة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال في ظروف صعبة والمسنون(ات) والنساء ضحايا العنف والمهاجرون(ات) واللاجئون(ات) وطالبو اللجوء والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/ أو المتعايشون(ات) معه ونزلاء السجون والأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الإدمان، تعتمد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على عدة أساليب لدعم جهود الحكومة الرامية إلى عدم ترك أي أحد خلف الركب.

- **دعم تفعيل السياسات العمومية الرامية إلى تعزيز حقوق الفئات السكانية الهشة المذكورة أعلاه**، وإزالة العقبات التي تحول دون حصولها على الخدمات الاجتماعية الأساسية. حيث تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجهود الحكومية لضمان وصول المهاجرين(ات) واللاجئين(ات) إلى الصحة، وتفعيل المخطط الاستراتيجي الوطني للصحة والهجرة وبناء القدرات في مجال تقديم الخدمات والخصوصيات الثقافية من أجل جعل خدمات الصحة الجسدية والعقلية ميسورة التكلفة وفي متناول الجميع، مع تقليل الحواجز اللغوية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشكل وثيق مع مؤسسات حقوق الإنسان حتى تتمكن من مراقبة وصول المهاجرين(ات) واللاجئين(ات) وطالبي(ات) اللجوء إلى الخدمات الأساسية.

- **دعم الاندماج وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وتمكين** الأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين(ات) واللاجئين(ات) وطالبي(ات) اللجوء والمصابين(ات) بفيروس نقص المناعة البشرية والمتعايشين (ات) معه والسجناء. يهدف هذا التدخل إلى دعم المصالح العمومية المعنية بالعمل والقطاع الخاص من أجل سوق عمل أكثر شمولاً، وكذا دعم مبادرات التوعية الرامية إلى تفكيك الصور النمطية، وتوفير المعلومات حول الإجراءات وبرامج المساعدة، وتدابير التوظيف والحوافز، وتعزيز التكامل وبرامج التماسك الاجتماعي. بالنسبة للمهاجرين(ات) في وضع نظامي واللاجئين(ات)، سيشمل ذلك دعم الاندماج في سوق العمل (العمل المأجور وريادة الأعمال) والتكوين المهني والأنشطة متعددة الثقافات والتدريب اللغوي والتوجيه بشأن الأعراف الاجتماعية.

- **تحسين جودة الرعاية المقدمة إلى السكان في وضعية هشاشة، من خلال تعزيز قدرات الأخصائيين الاجتماعيين، وهياكل الرعاية وتوحيد الخدمات.** تغطي التدخلات دعم النظام الوطني لحماية الفئات الهشة، ورفع مستوى بروتوكولات الرعاية الشاملة، والتدريب وتبادل الخبرات بين الأخصائيين الاجتماعيين، والمرافعة والتوعية من أجل تطوير اقتصاد الرعاية وكذلك تثمين وتعزيز دور الأخصائي الاجتماعي والعامل المجتمعي لصالح الفئات الهشة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم دعم برامج وهياكل التعاون الوطني بهدف تحسين جودة الرعاية المقدمة للفئات وفي وضعية هشاشة على المستوى الإقليمي. ويشمل الدعم أيضا مراكز محاربة الإدمان، من خلال تطوير مسار رعاية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الإدمان، بما في ذلك النظام القانوني. وتدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضًا الحكومة لتعزيز التنسيق بين القطاعات في مجال التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف من أجل تزويدهن بخدمات عالية الجودة.

الأولوية الاستراتيجية 5.3: سد الفجوة في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية بين العالمين الحضري والقروي، من أجل الحد من التفاوتات ذات الصلة.

يعتبر تطوير العالم القروي وشبه الحضري من أولويات الحكومة، وسوف تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعمها من خلال:

- **تعزيز وتحسين استهداف البرامج المخصصة للعالم القروي والمكيفة مع خصوصياته، فضلا عن تعزيز التنسيق والانسجام بين هذه البرامج، ولا سيما تلك الرامية إلى مكافحة العزلة والفقر والتفاوتات الاجتماعية والإقليمية في العالم القروي.** ويشمل على وجه الخصوص تعميم الحماية الاجتماعية على الفلاحين(ات)، وتكييف الخدمات الأساسية مع احتياجات الساكنة القروية أو السكان العابرين (المدارس المتنقلة والمدارس الصيفية والخدمات الصحية والاستشارات المتنقلة والخدمات التي تخدم المناطق غير الساحلية أو التي يصعب الوصول إليها، « برنامج رعاية، إلخ). وسيتم تعزيز هذه التدخلات من خلال إجراءات التوعية التي تستهدف المكلفين بالواجبات وأصحاب الحقوق، وتهدف إلى تقليل الحواجز الإدارية والثقافية التي تحول دون الوصول إلى الخدمات.

- **تعزيز التخصيص الأمثل للموارد البشرية والبنى التحتية، لضمان مستوى ملائم من الإمداد بالخدمات الأساسية في المناطق القروية.** ويشمل هذا التدخل بالضرورة دعمًا لتعزيز جاذبية المناطق القروية وحوافز للعاملين المعنيين بالخدمات الأساسية، وكذلك للمستثمرين من القطاع الخاص. كما يتعلق الأمر بتحسين بروز وملاءمة توزيع الموارد البشرية بالنسبة لجميع الخدمات.

- **تعزيز الشمول المالي من أجل التمكين الاقتصادي في المناطق القروية، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب.** في هذا الصدد، توفر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وتعبئة الاستثمارات التي تهدف إلى ضمان وصول أوسع إلى الخدمات المالية، والتي تشكل مسرعًا مهمًا للتمكين الاقتصادي.

المحور الاستراتيجي الرابع

الحكامة والمرونة والتنمية المحلية

الناتج 4: سياسات عمومية فعالة وشاملة وإقليمية وتدمج التنمية المستدامة وقائمة على الأدلة وتراعي النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، وفقا للدستور المغربي والالتزامات الدولية للمملكة.

صادقت المملكة المغربية على مبادئ اتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان المعترف بها عالميا والحقوق والالتزامات الواردة فيها، في أبعادها المدنية والسياسية، ولكن أيضا في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتشكل هذه المبادئ، التي أعيد التأكيد عليها خلال الإصلاح الدستوري، مرجعية أساسية من مرجعيات توصيات النموذج التنموي الجديد، فضلا عن كونها جزء من توجه الإصلاحات التشريعية الرئيسية منذ عام 2011. وفي هذا الصدد، يشمل هذا المحور الاستراتيجي التغيرات المتوقعة في ظروف التنمية على مستوى المؤسسات الوطنية والسياسات العمومية المنفذة، من خلال الربط بين المجموعة المعيارية الدستورية والتعاقدية من جهة، والإطار التشريعي والتنظيمي الوطني من جهة أخرى، ومن ثم من خلال التنفيذ الفعال لهذا الإطار عبر السياسات العمومية، بما في ذلك على المستويين المحلي والإقليمي.

فيما يتعلق بتكييف القواعد والمعايير، يواصل المغرب إدماج المبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية والمساواة بين الجنسين ومكافحة جميع أشكال التمييز، في قوانينه ولوائحه، وينطبق الأمر ذاته على الحق في بيئة صحية وفي تنمية مستدامة. وقد كشفت جائحة كوفيد-19 عن حتمية تحسين حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تحسين قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. ويساعد هذا السياق أيضا على التعجيل بإصلاح الإدارة العمومية، بهدف تبسيط إجراءاتها ورقمنتها، وتحسين فعاليتها وكفاءتها، فضلا عن ضمان انسجام السياسات العمومية وتكاملها. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تزامن الجائحة مع الجفاف إلى بروز الحاجة الملحة إلى تنفيذ الترسانة القانونية القائمة لصالح حماية الموارد الطبيعية وتعزيز التنمية المستدامة.

الأولوية الاستراتيجية 1.4: مواءمة الأطر القانونية مع الدستور والالتزامات التي تعهد بها المغرب ودعم تنفيذها، لا سيما من خلال إصلاح النظام القضائي، بهدف تعزيز البيئة المواتية لممارسة حقوق الإنسان.

- **مواءمة الإطار القانوني الوطني مع الدستور والاتفاقيات التي صادق عليها المغرب.** منذ الإصلاح الدستوري لعام 2011، أضحى تكييف البنية التشريعية والتنظيمية المغربية مشروعًا طويل المدى، حيث يأخذ في الاعتبار كذلك ضرورة تضمين الالتزامات الدولية للمملكة في القانون الوطني. ونذكر من بين المشاريع الرئيسية التي تم تحديدها للفترة 2027-2023: إصلاح القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية (لا سيما التدابير المتعلقة بحماية حقوق المرأة والمساواة وتلك المتعلقة بتطبيق العقوبات البديلة للاحتجاز) ومدونة الأسرة والمرافعة من أجل التصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي وقعها المغرب. وتشارك منظومة الأمم المتحدة، بوصفها شريكا رائدا، في برامج المساعدة الفنية

المتعلقة بهذه التدخلات، حيث تحظى فيها بميزة نسبية جوهرية. ويشمل هذا الأمر جهود المغرب في مجال المرافعة من أجل التطوير المستمر لأدوات جديدة ضمن أدوات القانون الدولي والمشاركة فيها.

- **دعم توطيد سيادة القانون من خلال إصلاح القطاع القضائي.** يعتمد هذا التدخل الاستراتيجي على دعم برامج الإصلاح الجارية، بما في ذلك إصلاح القطاع القضائي والخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. فيما يتعلق بالقطاع القضائي، يركز الدعم على تحديث العدالة وتعزيز الجوانب الوقائية في السياسة الجنائية وبدائل احتجاز الأطفال وبناء القدرات في مجالات التعاون الإقليمي والدولي ومكافحة الجريمة، بما في ذلك مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. أما بالنسبة للخطة الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فيشمل الدعم جهود تنفيذها وإعمالها، ولا سيما على المستويين المحلي والإقليمي.

- **دعم الحكومة في مجال تعزيز الوصول إلى العدالة وآليات الانتصاف الوطنية، ولا سيما بالنسبة للنساء ضحايا العنف والأطفال والمهاجرين(ات) واللاجئين(ات)، فضلاً عن ضحايا الاتجار بالبشر.** تمثل هذه النقطة الثالثة أيضًا أحد مكونات إصلاح القطاع القضائي بغية تعزيز المساواة في الولوج إلى الحقوق، من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، وتنفيذ إعلان مراكش (2020) والسياسة الوطنية للهجرة واللجوء، وكذلك التزام المغرب بالاتفاقيات العالمية بشأن المهاجرين(ات) واللاجئين(ات).

الأولوية الاستراتيجية 2.4: دعم المؤسسات الوطنية في تنفيذ استراتيجيات النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وكذلك في إعداد التقارير وعمليات الرصد والتقييم في هذا المجال.

- يعتمد **دعم آليات رصد وتقييم تنفيذ المعاهدات** على مساعدة المؤسسات الوطنية في تفاعلها مع هيئات المعاهدات والمنظمات الدولية/الإقليمية. وتهدف هذه المساعدة الفنية إلى دعم جودة وانتظام التفاعلات، بما في ذلك عندما تشمل المجتمع المدني، عبر التقارير الموازية والمراجعات المتعمقة، على سبيل المثال. وتشمل المجالات المواضيعية التي يغطيها هذا التدخل، على سبيل المثال لا الحصر، تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

- يغطي **دعم تعزيز حقوق الإنسان** بناء القدرات في مجال الاتصال المؤسساتي وتداول المعلومات القانونية وتعميمها ونشرها من خلال وسائل مبتكرة، علاوة على دعم جهود المرافعة التي يقوم بها المجتمع المدني، بالتنسيق مع الحكومة.

الأولوية الاستراتيجية 3.4: تعزيز عملية إصلاح الإدارة من خلال النهوض بالحكامة الرشيدة والشفافية وتسريع الرقمنة.

في إطار هذه الأولوية الاستراتيجية، تعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على دعم جهود الحكومة لتنفيذ الرؤية الوطنية لإصلاح الإدارة العمومية، من خلال نوعين من التدخلات الاستراتيجية:

- **المساعدة الفنية لتحديث الخدمات العامة، المنصوص عليها في ميثاق الخدمات العامة (القانون رقم 19-54) وتبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية (قانون رقم 19-55).** وتشمل هذه المساعدة دعم جهود الحكومة لتحسين الخدمات المقدمة للسكان، واستقبال المستخدمين وتوعيتهم، وإدارة التغيير لفائدة المسؤولين الإداريين، بما في ذلك من خلال تشجيع استخدام الأمازيغية في الإدارة العمومية الوطنية والمحلية، وكذلك جوانب الحكامة، مثل دعم إنشاء أنظمة معلومات مبتكرة وإضفاء الطابع

المؤسساتي على مقاربة النوع في الوظيفة العمومية والتعاون جنوب-الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف. علاوة على استخدام تسريع الرقمنة كأداة لتحديث الإدارة العمومية، لا سيما على مستوى السلطات المحلية، والتي تستلزم بالضرورة بناء القدرات.

- **دعم الشفافية ومكافحة الفساد** من خلال بناء القدرات وبرامج المرافعة بشأن تنفيذ القانون رقم 13-31 المتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومات، ودعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ودعم الجهود المبذولة لتخليق الحياة العامة. كما سيتم تقديم الدعم لتنفيذ الالتزامات الواردة في خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، والتي تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة.

الأولوية الاستراتيجية 4.4: دعم انسجام وفعالية وكفاءة السياسات العمومية على المستوى الوطني، فضلاً عن تكاملها على المستويين المحلي والإقليمي، لا سيما من خلال إنتاج البيانات المتعلقة برصد أهداف التنمية المستدامة والوصول إليها واستخدامها وقابلية التشغيل البيني لها، ولا سيما على مستوى جهات المملكة المغربية وأقاليمها.

- **إنتاج واستخدام البيانات القائمة على الأدلة والمصنفة والمراعية للاعتبارات الجنسانية والمحددة إقليمياً والقابلة للتشغيل البيني والمفتوحة.** حيث يتعذر فهم وتحسين تأثير سياسات التنمية دون قياس التغييرات وتحليلها. ونتيجة لذلك، تقدم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم الفني لتعزيز ومواءمة النظام الإحصائي الوطني والإقليمي وقاعدة مؤشراته، من خلال اعتماد معايير موحدة لإنتاج البيانات ونشرها وقابلية تشغيلها بشكل بيني. وتدعم خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة (OGP). ويركز هذا الدعم على الأبعاد القطاعية (العدالة والصحة والتعليم والعمل، إلخ)، وكذلك على البعد الإقليمي (الجماعة والإقليم/العمالة والجهة)، من أجل دعم اللامركزية وتحمل المسؤولية من قبل الجهات الفاعلة المحلية. وينبغي أيضا أن تكون البيانات المنتجة مصنفة ومراعية للاعتبارات الجنسانية، وأن تشمل جميع الأبعاد ذات الصلة، بما في ذلك نقاط الهشاشة المتعددة الأبعاد.

- يسمح **إضفاء الطابع المؤسساتي على وظيفة الرصد والتقييم** بدعم الشركاء المؤسساتيين في جهود تقييم السياسات العمومية. من خلال تعبئة الإطار المفاهيمي لأهداف التنمية المستدامة، وكذلك أحكام القانون التنظيمي للمالية (القانون رقم 13-130)، يمكن إضفاء الطابع المؤسساتي على هذه الوظيفة من تعزيز استخدام البيانات الموثوقة لدعم السياسات العمومية وتحسين تأثيرها.

- يصير **دعم انسجام السياسات العمومية وتكاملها** أكثر سهولة إذا كان مكملًا للتدخلات المذكورة أعلاه. ويتطلب تحسين الأداء العمومي تكاملا أفضلا للسياسات العمومية على مستوى ثلاثي الأبعاد، بما يشمل الرؤية السياسية والتنسيق الأفقي (بين القطاعات) والتنسيق العمودي (بين مستويات الحكم الإقليمي). بناءً على الدروس المستفادة من مرحلتي البرنامج المشترك «تنسيق السياسات العامة وتقييمها» (2012-2016، ثم 2017-2021)، يركز هذا الدعم على موضوع واحد أو أكثر يتم تحديده مع الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي سياسة عامة مشتركة بين القطاعات وعرضانية لإدماج مقاربة النوع في جميع السياسات، من خلال أداة الميزانية، من أجل الحد من عدم المساواة بين الجنسين. ويهدف دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم تعميم هذه الأداة، وفقًا لأحكام القانون الأساسي للمالية (القانون رقم 13-130).

الأولوية الاستراتيجية 5.4: المساهمة في بناء القدرات على مستويات الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والعالم الأكاديمي، في إطار التكامل والديمقراطية التشاركية التي توفرها الجهوية المتقدمة.

تشمل هذه الأولوية الإستراتيجية أنشطة بناء القدرات لمختلف الفاعلين في مجال التنمية، ولا سيما على المستوى المحلي، بناءً على الإطار الدستوري وتوزيع المسؤوليات في إطار الجهوية المتقدمة. تعكس التدخلات الاستراتيجية المقترحة هذا التقسيم:

- يؤدي **إحداث آليات الديمقراطية التشاركية** إلى تفعيل آليات التشاور وإشراك فئات السكان جميعها في اتخاذ القرار، من خلال الهيئات الاستشارية المنصوص عليها في الدستور والقوانين. وينبغي توفير هذه المشاركة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال التشريعات المتعلقة بالجهوية المتقدمة.

- يشمل **تعزيز قدرات السلطات المحلية** المنتخبين وأطر السلطات المحلية في مجال تصميم السياسات العمومية ومشاريع التنمية وتخطيطها وتنفيذها ورصدها/تقييمها. ويشمل هذا الدعم المساعدة الفنية للتعاون بين الجماعات، والتعاقد بين الدولة والجماعات الترابية، وتنفيذ المشاريع المتكاملة بمشاركة جهات فاعلة متعددة، والتواصل، والتسويق الإقليمي، وكذلك التخطيط التشاركي عبر المستويات الإقليمية الثلاثة.

- يدخل **تعزيز قدرات مصالح الدولة اللامركزية** أيضا في إطار التدخل الاستراتيجي الرامي لدعم تنفيذ ميثاق اللامركزية (المرسوم رقم 618-17-2). ويهدف إلى مواكبة جهود عدم تركيز السلطة التنظيمية وتعزيز الإدارة الحرة، بالموازاة مع تزايد صلاحيات الجماعات الترابية.

الأولوية الاستراتيجية 6.4: دعم المبادرات لتعزيز ظهور المنظومات المحلية على اعتبارها من عوامل التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة على الصمود، في المناطق القروية وفي المدن الصغيرة والمتوسطة.

من أجل تعزيز قدرة المجتمعات على الصمود وتقليل التفاوتات بين المناطق القروية والحضرية، في سياق يتميز بالتبعات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كوفيد-19 وبتغير المناخ، فإن التدخلات الاستراتيجية المقترحة هي:

- **تقديم الدعم للتنمية المجالية.** في إطار خطة الإطار الحضري الوطني، التي تغطي 108 مدن تسمى «المدن المتوسطة» (SNAU 2050)، سيتم دعم ظهور منظومات محلية وتحسين البنى التحتية الحضرية للمدن الصغيرة والمتوسطة، وكذا تعزيز قدرات الدعم للجهات الفاعلة المحلية، سواء كانت عامة أو من المجتمع المدني أو القطاع الخاص، ولا سيما التعاونيات. وسيكون الوسط القروي بدوره معنيا، وذلك من خلال دعم البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة.

- **دعم النهوض بنماذج التنمية الحضرية بعد تجديدها.** ويشمل تقديم المساعدة الفنية والتشغيلية لمختلف أصحاب المصلحة في مجال التنمية الحضرية. وسيكون الهدف هو إرساء مبادئ التخطيط الحضري والمدينة المستدامة، لا سيما من خلال تشجيع المدن البيئية والأحياء البيئية، والزراعة الحضرية.

- **دعم الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها ودعم القدرة على الصمود، لا سيما إزاء تغير المناخ.** يتعلق الأمر بالتنفيذ المحلي لسياسات الحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ وتثمين المناطق الهشة، مع مراعاة النزوح الداخلي. حيث يسمح بناء قدرات الفاعلين المحليين بتعزيز الحكامة

التشاركية للموارد الطبيعية ويضمن استدامتها.

- **دعم برامج التنمية السياحية في الوسطين الطبيعي والقروي** من خلال تشجيع السياحة المستدامة والسياحة البيئية.

رافعات التسريع الأفقية

الابتكار والرقمنة

يعد الابتكار والرقمنة رافعة التسريع الأفقية الأولى، وتهم النواتج الأربعة وسيتم تنزيلها وفقًا للنتيجة المنشودة ونوع شركاء التنفيذ.

تنطوي الرقمنة والابتكار على العديد من فرص النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

بالتعاون مع الشركاء المؤسساتيين، تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية الخاصة برقمنة الحكامة والخدمات، ولا سيما:

- الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي، بهدف تطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية والاستفادة من الرافعة الرقمية في تبسيط الإجراءات الإدارية أمام المواطنين(ات) والشركات، مع التركيز على الخدمات المتاحة للأشخاص ذوي القدرات المحدودة والأشخاص الذين يعيشون في المناطق المعزولة بغية عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب؛
- تحديث القطاع القضائي ونظم المعلومات الخاصة به.
- دعم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الشمول المالي الرقمي وتعميم الخدمات المالية الرقمية؛
- تطوير الفلاحة الرقمية وتشجيع استعمال الوسائل التكنولوجية لتحديث المستغلات الفلاحية.
- مواكبة إحداث نظام معلومات خاص بالمستشفيات واعتماد البطاقة الطبية التي تحتوي على الملف الطبي للمريض وبياناته مع ضمان حماية البيانات الشخصية؛ كما يشمل الدعم مجال التطبيب عن بعد واستراتيجية الصحة الرقمية مع مراعاة الإعاقة وكذلك الخدمات المجتمعية للفئات السكانية الأكثر هشاشة بما في ذلك استمرارية الخدمات الأساسية في حالات الطوارئ والأزمات الصحية؛
- تطوير التعليم وأنظمة التكوين الرقمية وجعلها في متناول السكان الأكثر هشاشة؛
- رقمنة الخدمات الثقافية وخدمات التراث الثقافي المغربي.

يمثل التوحيد القياسي لإنتاج البيانات وتداولها، فضلاً عن تثمينها من قبل الجهات الفاعلة العامة والخاصة، جانبًا عرضانيا آخرا يخص في المقام الأول المؤسسات الوطنية والنظام الإحصائي الوطني، حيث يجب أن يأخذ في الاعتبار المبادئ المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية. يعد ازدهار علم البيانات والذكاء الاصطناعي فرصة يمكن للمغرب استغلالها، شريطة توفير الوسائل البشرية والتكنولوجية، مع مراعاة البعد الأخلاقي لهذه التقنيات الجديدة.

بشكل عام، تهدف تدخلات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى دعم تقليص الفجوة الرقمية (من حيث الوصول إلى البنى التحتية، وعدم المساواة في محو الأمية الرقمية، وما إلى ذلك)، من أجل تعزيز دمج السكان الأكثر هشاشة وعدم تخلف أي أحد عن الركب.

الشراكات الاستراتيجية

تم تطوير إطار التعاون بشكل مشترك من قبل الحكومة المغربية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويشكل إطارًا مرجعيًا مهمًا للشراكات الاستراتيجية اللازمة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تلبي هذه

الشراكات الحاجة إلى تحسين التخطيط الاستراتيجي وتخطيط الموارد، وأن تسمح بتعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الجهات الإنمائية الفاعلة من أجل زيادة تأثير المبادرات.

بفضل قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على حشد الطاقات وتشجيع التبادلات، ستحرص على دعم التعاون مع الجهات الفاعلة في التنمية وفيما بينها، ناهيك عن إنشاء شراكات استراتيجية جديدة متعددة الأطراف بين المؤسسات الوطنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والعالم الأكاديمي والشركاء الفنيين والماليين.

التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي الأطراف

ينبغي أن تؤدي الشراكات الاستراتيجية، على المستويين الإقليمي والعالمي، إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، ولا سيما مع القارة الأفريقية والبلدان التي تتشاطر نفس التحديات والأولويات الإنمائية. وقد أثبتت تجربة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال الدورة السابقة لإطار التعاون ثراء مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف المنفذة بين الوكالات ومختلف الإدارات والمؤسسات الوطنية. في هذه الدورة، تسخر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعمها الفني وقدرتها من أجل ربط الجهات الإنمائية المغربية بالممارسات الدولية الفضلى ووضع المهارات والخبرات المغربية رهن إشارة رؤية ازدهار إفريقيا وفي خدمتها. ويشمل ذلك الجمع بين شركاء متنوعين مثل القطاعات الوزارية والسلطات المحلية والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وكذا مناهج التعاون وأساليب التدريب وبناء القدرات وتبادل المعارف، فضلا عن التشبيك بين مختلف الجهات الفاعلة. ويغطي التعاون مجموعة متنوعة من المجالات، وسيمكن من إقامة مشاريع تجريبية وإدخال عمليات مبتكرة ونقل التقنيات، بهدف إشراك أكثر من 200000 جمعية في تصميم وتنفيذ وتقييم قرارات ومشاريع الهيئات المنتخبة والسلطات العمومية، في إطار الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في دستور البلاد.

يكتسي المجتمع المدني أهمية كبيرة في تنفيذ أنشطة إطار التعاون وتتبعها وتقييمها، وذلك بحكم تواجده على المستوى المحلي وقربه من المجتمعات وجهوده التي تستهدف أشخاصا يحتمل أن يتخلفوا عن الركب.

من ناحية أخرى، ستدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتنسيق مع الحكومة، الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عبر الدعم المالي والفني وأنشطة بناء القدرات بغية مصاحبة جهودها في مجال مراقبة السياسات العمومية والمشاركة في إعدادها وتتبعها.

القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيون

ستعزز منظومة الأمم المتحدة شراكتها مع القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقًا للأولويات الوطنية، وذلك من خلال النهوض بالاستثمار المستدام والمسؤول، فضلاً عن تشجيع المسؤولية الاجتماعية والبيئية. يعكس هذا الهدف رغبة النموذج التنموي الجديد في تهيئة الظروف المواتية لزيادة الاستثمار الخاص من خلال إطار قانوني جذاب، وكذلك عبر تنويع آليات وأنظمة التمويل في خدمة التحول الاقتصادي[20]. تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تسهيل الانضمام إلى المبادرات العالمية مثل الاتفاق العالمي ومبادئ تمكين المرأة (WEP) وتحالف المستثمرين العالميين من أجل التنمية المستدامة (GISD)).

20 التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد: إطلاق الطاقات وبناء الثقة من أجل تسريع المسيرة نحو التقدم والازدهار للجميع.

الأوساط الأكاديمية

يحظى تعزيز الشراكات مع الأوساط الأكاديمية بمختلف مكوناتها باهتمام كبيرة.

ويشمل ذلك دعم الابتكار والبحث والتطوير لصالح القطاعين الخاص والعام، وتطوير المهارات المستهدفة وتكييفها مع سوق العمل، بهدف تحسين إنتاجية الشركات وقدرتها التنافسية. وتمتد أنماط الشراكة مع الأوساط الأكاديمية إلى بناء القدرات من خلال التكوين الأساسي والمستمر، والبحوث الأساسية والتطبيقية، وإنتاج البيانات واستغلالها، والتوعية والمرافعة، وخلق فضاءات للتبادل والحوار.

الشركاء الفنيون والماليون

يدعم الشركاء الفنيون والماليون المملكة المغربية في جهودها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر إسهامات متنوعة من حيث المقاربة والتركيب والتنفيذ. وتواصل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تعاونها مع الشركاء الفنيين والماليين، من أجل مواءمة البرامج والتمويلات المختلفة مع الأولويات الوطنية بشكل أفضل.

ويزداد هذا الأمر أهمية لأن الأزمة الصحية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية تتطلب تعاونًا أفضل بين الجانب المغربي والأمم المتحدة والشركاء الفنيين والماليين، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية. وسيتم تعزيز ذلك من خلال الاستفادة المثلى من المزايا النسبية لكل منها، بهدف تحسين التكامل بين التدخلات والاستفادة المثلى من الموارد الفنية والمالية.

التمويل المستدام

في إطار برنامج عمل أديس أبابا حول تمويل التنمية (2015)، تدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهود وزارة الاقتصاد والمالية الرامية إلى تعزيز وتنويع هندسة تمويل التنمية المستدامة. في هذا السياق، تسعى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى إقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، ومع القطاع الخاص وكذلك الشركاء الفنيين والماليين ذوي الصلة.

في مجال التمويل المستدام، تقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالمرافعة من أجل اعتماد آليات تمويل مبتكرة وتشجيع الاستثمارات ذات التأثير، بما في ذلك التمويل الشامل والتمويل الأخضر. في هذا الصدد، تشجع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية طرق التمويل المختلطة (التمويل المختلط)، على غرار الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضًا بدعم الشركاء المؤسساتيين لدعم اعتماد و/أو إصدار أدوات مالية مبتكرة تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، مثل سندات أهداف التنمية المستدامة أو سندات النوع أو حتى السندات الزرقاء والخضراء.

الفصل الثالث

تنفيذ إطار التعاون

1.3 تشكيلة الفريق القطري (فريق الأمم المتحدة القطري)

تنطوي رؤية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الجديدة على تغييرات بهدف إقامة جيل جديد من الفرق القطرية، بحيث يتحدد عملها بشكل أساسي في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، على اعتباره أداة التخطيط الرئيسية للمنظومة في البلاد. مع مراعاة المزايا النسبية المرتبطة بالولاية والخصوصيات المحلية لكل من الوكالات والكيانات، يعمل الفريق القطري بطريقة منسقة ومنسجمة من أجل تحقيق النتائج المشتركة المنشودة وتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030.

في المغرب، تشمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية 24 صندوقًا ووكالة وبرنامجًا وكيانًا، وتقوم بتنفيذ أنشطتها بطريقة متكاملة ومنسقة وفقًا لروح إصلاح الأمم المتحدة، مستفيدة من ثراء وتنوع ولاياتها، وتسعى جاهدة لتعزيز المبادرات المشتركة. ويتكون الفريق القطري من ممثلين عن هذه المنظمات، تحت قيادة المنسق(ة) المقيم(ة) وإشرافه.

منذ دخول الإصلاح حيز التنفيذ، أصبحت المنظومة أكثر قدرة على الاعتماد على مختلف الموارد المتاحة على المستويين الإقليمي والعالمي من أجل تعبئة قدرات فنية إضافية لدعم الجهود الوطنية. وهكذا، يضم فريق الأمم المتحدة القطري كيانات الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة للمملكة المغربية دون أن يكون مقرها مباشرة في البلد.

يعتبر الفريق القطري مسؤولاً عن: (1) توفير التوجيه العام المطلوب للتنفيذ النجيع والفعال لإطار التعاون من أجل ضمان تحقيق النتائج في الوقت المناسب؛ (2) توفير التوجيه التشغيلي اللازم لتيسير الشراكة والتنسيق مع بقية الأطراف المعنية بإطار التعاون؛ (3) الإشراف النشط على تنفيذ إطار التعاون ورصده وتقييمه؛ (4) اتخاذ قرارات مشتركة بشأن الأنشطة البرنامجية والمسائل المالية؛ (5) تعزيز تطوير البرامج المشتركة، حسب الحاجة، على أساس الأولويات المحددة في إطار التعاون؛ (6) تطوير ودعم استراتيجية حشد موارد إطار التعاون وتخصيصها.

يوضح الجدول أدناه، على سبيل المثال لا الحصر، نموذج الإدارة والموضوعات التي ستركز عليها وكالات وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الموقعة على إطار التعاون عند تنفيذ أهدافه.

	نمط الإدارة		النواتج			
كيانات الأمم المتحدة	مكتب الممثل	مكتب ربط/مشروع	الناتج 1	الناتج 2	الناتج 3	الناتج 4
اللجنة الاقتصادية لإفريقيا	x		x			
منظمة الأغذية والزراعة	x		x			x
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية		x	x		x	x
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	x		x	x	x	x
المنظمة الدولية للهجرة	x		x	x	x	x
منظمة العمل الدولية		x	x	x	x	x
منظمة الصحة العالمية	x			x	x	x
مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة		x		x	x	x
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	x		x	x		
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	x		x		x	x
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	x			x		x
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعية البشرية/الإيدز	x			x	x	x
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	x		x		x	x
اليونسكو	x		x	x	x	x
صندوق الأمم المتحدة للسكان	x			x	x	x
صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	x			x	x	x
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع		x				x

3.2 آلية الحوكمة المؤسساتية

كجزء من تنفيذ إطار التعاون، تقوم وكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيون بشكل جماعي بتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم الأنشطة الإنمائية الرامية إلى تحقيق أجندة 2030 وغيرها من الالتزامات الدولية والإقليمية. في هذا الصدد، سيتم إحداث هياكل الحكامة التالية:

اللجنة التوجيهية المشتركة: هيئة توجيهية على المستوى الوطني مكلفة بالتوجيه الاستراتيجي لتنفيذ إطار التعاون بشكل عام. حيث تمارس مهام الإشراف والتملك المشترك بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة. كما توفر التوجيه الاستراتيجي والرقابة على إطار التعاون، مما يضمن توافقه وتماشيه مع عمليات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية وآلياتها وأهدافها. وتستعرض اللجنة التقدم المحرز والتحديات والفرص، وتقدم توجيهات بشأن التنفيذ، كما تنظر في تقرير النتائج وتدعم جهود حشد الموارد.

تكون رئاسة اللجنة التوجيهية بالمشاركة بين الممثل المعين لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج والمنسق(ة) المقيم(ة) للأمم المتحدة. وتضم ممثلين عن الوزارات الرئيسية والمؤسسات الوطنية الأخرى المعنية، بالإضافة إلى ممثلين (2) عن المجتمع المدني وأعضاء من الفريق القطري ورؤساء الفرق العاملة المعنية بالنواتج المشاركين الوطنيين والأمميين. ويتكلف مكتب المنسق(ة) المقيم(ة) بمهام السكرتارية. تجتمع اللجنة مرة واحدة على الأقل في السنة، وإذا لزم الأمر، على أساس استثنائي، بناءً على طلب أحد رئيسيها المشاركين.

تقوم اللجنة التوجيهية المشتركة بما يلي:

(1) إجراء عمليات استعراض وتقييمات دورية؛

(2) فحص تقارير الرصد الدورية واعتمادها؛

(3) رفع توصيات عند الضرورة بشأن التوجهات الضرورية لتحقيق النتائج المنشودة من إطار التعاون؛

(4) تقديم مقترحات حول تخصيص الموارد؛

(5) تشجيع النهج والأنشطة المشتركة؛

(6) اعتماد الرؤساء المشاركين للفرق العاملة المعنية بالنواتج؛

(7) اعتماد خطط عمل الفرق المعنية العاملة بالنواتج الأربعة السنوية؛

(8) اعتماد نتائج التقييم المستقل النهائي لإطار التعاون، والذي سيغطي جميع البرامج والمشاريع والأنشطة التي ينفذها فريق الأمم المتحدة بالاشتراك مع الشركاء الوطنيين. (يرجى الرجوع إلى الفقرة 1.4 خطة التتبع والرصد واستخلاص الدروس).

الفرق العاملة المعنية بالنواتج: يتم إنشاء أربع (4) فرق عاملة معنية بالنواتج لكل واحد من النواتج المحددة في إطار التعاون. حيث تتكلف بما يلي: (1) وضع خطط العمل السنوية المشتركة الناجمة عن إطار التعاون ومراقبة تنفيذها وتتبعها؛ (2) تشجيع النقاش الجوهري حول الموضوعات التي يتم الاشتغال عليها وتحديد المجالات المحتملة للتعاون المشترك ؛ (3) ضمان تكامل المبادئ البرامجية[21] عند تنفيذ البرامج والاتصال بالمجموعات المواضيعية المشتركة بين الوكالات؛ (4) المساهمة في تعبئة الموارد المالية ضمن إطار التمويل السنوي المشترك (في إطار خطط العمل المشتركة) المحدثة سنوياً باستخدام بيانات شفافة عن الموارد المالية المطلوبة والمتاحة والمتوقعة والتي سيتم حشدها؛ (5) وضع خطط عمل بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية عن التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المنشودة، (6) إعداد التقارير السنوية؛ (7) المساهمة في تنظيم عمليات الاستعراض والتقييمات الدورية. وتقدم الفرق العاملة المعنية بالنواتج تقارير سنوية إلى اللجنة التوجيهية المشتركة حول النتائج المحققة، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق أهداف إطار التعاون.

يكون لكل فريق عامل معني بالنواتج رئيس مشارك من مؤسسة وطنية ورئيس مشارك من الأمم المتحدة يتم تعيينه في بداية تنفيذ إطار التعاون على أساس الوكالات والشركاء الوطنيين «المكلفين» بكل واحد من النواتج. وتتألف من ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكياناتها وكذلك من الشركاء الوطنيين ذوي الصلة. حيث تجتمع المجموعات 3 مرات على الأقل في السنة أو، إذا لزم الأمر وبطريقة استثنائية، بناءً على طلب أحد الرؤساء المشاركين للمجموعة.

الفريق المعني بالرصد والتقييم: تكون رئاسة هذا الفريق مشتركة بين ممثل(ة) الطرف الوطني وممثل(ة) الأمم المتحدة يتم تعيينهما في بداية تنفيذ إطار التعاون. ويتشكل من متخصصين ومسؤولين عن الرصد والتقييم تابعين لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بالإضافة إلى ممثلين عن الوزارات وبقية المؤسسات الوطنية. ويكمن دور الفريق المعني بالرصد والتقييم في مواكبة عمليات رصد إطار التعاون وتنفيذه وتقييمه. وهو مسؤول أيضا عن دعم بناء قدرات موظفي الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين في مجالي الرصد والتقييم؛ وعن توفير الدعم اللازم لإدماج مبادئ الإدارة القائمة على النتائج في تخطيط خطط عمل مجموعات النتائج المشتركة وفي إعداد ميزانياتها ورصدها وتقييمها؛ وعن الشروع في إجراء ومراقبة وضمان جودة أي إجراء رصد وتقييم متعلق بإطار التعاون بتوجيه مسبق من اللجنة التوجيهية المشتركة؛ تقديم الدعم المنهجي للفرق العاملة المعنية بالنتائج في مجال جمع البيانات وتنفيذ خطة الرصد والتقييم المتكاملة وإعداد التقارير السنوية.

21 (1) عدم تخلف أي أحد عن الركب، (2) مقاربة التنمية المراعية لحقوق الإنسان، (3) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، (4) المرونة، (5) الاستدامة، (6) مبدأ المسؤولية.

هياكل الدعم والمواكبة

يمكن تشكيل مجموعات عمل داخلية مشتركة بين الوكالات فقط بهدف دعم مراعاة المبادئ البرامجية الرئيسية، وتحفيز البرمجة المشتركة وتنفيذ عمليات إصلاح أنشطة الدعم الإداري والتشغيلي. لن تقوم هذه المجموعات بأي حال من الأحوال بتكرار وظائف هياكل الحكامة التي يتم إحداثها بموجب إطار التعاون ومسؤولياتها وأنشطتها.

ترتيبات متعلقة بالإدارة: تتكلف اللجنة التوجيهية المشتركة بالإشراف على التنسيق الشامل عند تنفيذ إطار التعاون. وتقوم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشركاؤها الحكوميون وكذلك المؤسسات الوطنية بتنفيذ الأنشطة البرامجية. ويبدأ العمل بإطار التعاون من خلال تطوير وثائق البرنامج القطري وأطر العمل والاستراتيجيات الأخرى الخاصة بكل وكالة وصندوق وبرنامج. وتحدد هذه الأخيرة النتائج الخاصة التي سيتم تحقيقها، وتشكل اتفاقا بين وكالات الأمم المتحدة وكل من الشركاء المنفذين، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق باستخدام الموارد. بشكل عام، تقوم كل وكالة باستخدام صناديقها وبرامجها وفقًا لإجراءاتها وأساليب عملها الخاصة. في حالة التمويل المشترك أو اتفاقات تمويل البرامج المشتركة، يتم تحديد أدوار ومسؤوليات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكياناتها في الوثائق الخاصة التي تحكم هذه الاتفاقات.

تواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكياناتها جهود مواءمة إجراءاتها الإدارية وتبسيطها، ولا سيما تلك التي اعتمدت النهج المنسق للتحويلات النقدية[22].

22 اليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الفصل الرابع

الرصد والتقييم واستخلاص الدروس

1.4 خطة الرصد والتقييم واستخلاص الدروس

يتم تطوير أدوات وآليات الرصد والتقييم واستخلاص الدروس من أجل مواكبة تنفيذ إطار التعاون. وتهدف هذه الأدوات والآليات إلى ضمان تنفيذ الأهداف المنشودة بالرغم من تطور السياق، وإلى دمج ومراعاة الدروس والممارسات الفضلى المستخلصة. ويتم إنجاز تقييم مستقل لإطار التعاون على يد مكاتب استشارة وخبراء يستوفون المعايير المطلوبة والمتفق عليها بشكل مشترك والتي يتم الإعلان عنها في طلب عروض على المستوى الوطني بداية، وذلك عبر إجراءات ومساطر التعاقد على الخدمات المعمول بها لدى الأمم المتحدة. ويتم أيضا إحداث فريق مرجعي مكلف بالتقييم من أجل الإشراف على مختلف مراحل التقييم، برئاسة الرئيسين المشاركين للجنة التوجيهية المشتركة. ويتألف هذا الفريق من عشرة (10) أعضاء من اللجنة التوجيهية المشتركة موزعين بالتساوي بين ممثلي الطرف الوطني وممثلي فريق الأمم المتحدة القطري. هذا ويتم عرض تقرير التقييم المستقل الختامي على أنظار اللجنة التوجيهية المشتركة من أجل فحصه واعتماد.

يلخص الجدول التالي تسلسل أنشطة الرصد والتقييم واستخلاص الدروس ودوريتها.

وصف الأنشطة	الفريق المعني بالنواتج المسؤول	الهيئة المكلفة	الجدول الزمني					
			المدة	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الرصد								
دعم الأبحاث الوطنية (على سبيل المثال، التغذية والسكان والفقر والصحة، إلخ.)	الفريق 1، 2، 3، 4	الفريق القطري/المندوبية السامية للتخطيط/ المرصد الوطني للتنمية البشرية/ الوزارات المعنية	غير محدد	X	X	X	X	X
جمع وتحليل بيانات الرصد مقارنة بمؤشرات النتائج، لكل مجموعة نتائج	الفريق 1، 2، 3، 4	الفريق القطري / فريق الرصد والتقييم	مرة في السنة	X	X	X	X	X
الفحص والتقارير								
دراسات/عمليات افتحاص موضوعاتية وإصدارات حسب الحاجيات	الفريق 4/فريق الرصد والتقييم	الفريق 4، الرئيس المشارك	غير محدد	X	X	X	X	X
تحديث البيانات على منصة UNInfo من قبل جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	الفريق 1، 2، 3، 4	الرؤساء المشاركين للفريق/فريق الرصد والتقييم	مرة كل ستة أشهر	X	X	X	X	X
فحص التقدم المحرز مقارنة بالمنتجات والنتائج من قبل الفرق المعنية بالنتائج	الفريق 1، 2، 3، 4	الرؤساء المشاركين للفريق/فريق الرصد والتقييم	مرة كل ستة أشهر	X	X	X	X	X
الفحص السنوي لأداء إطار التعاون	الفريق 1، 2، 3، 4	اللجنة التوجيهية	مرة في السنة	X	X	X	X	X
إعداد التقرير السنوي لمنظومة الأمم المتحدة في المغرب	الفريق 1، 2، 3، 4	الفريق القطري	مرة في السنة	X	X	X	X	X
التقرير السنوي حول أهداف التنمية المستدامة	الفريق 4	الفريق القطري/المندوبية السامية للتخطيط/	غير محدد	X	X	X	X	X
التقييم								
استعراض منتصف المدة	اللجنة التوجيهية	الفريق القطري / اللجنة التوجيهية	3 أشهر			X		
تقييم مستقل لإطار التعاون	اللجنة التوجيهية	الفريق القطري/ الفريق المرجعي الناجم عن اللجنة التوجيهية	6 أشهر				X	
استخلاص الدروس								
توثيق وتحليل جماعي وتقاسم الدروس والعبر المستخلصة طوال دورة البرمجة	الفريق 1، 2، 3، 4	الفريق القطري	مستمر خلال الدورة	X	X	X	X	X

الـمـلاحـق

ملحق - إطار نتائج إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة 2023-2027				
المحور الأول: التحول الاقتصادي الشامل والمستدام				
الأولويات الإنمائية الوطنية: محور التحول الاستراتيجي رقم 1 في النموذج التنموي الجديد «نحو اقتصاد منتج ومتنوع»				
أهداف التنمية المستدامة 1، 5، 7، 8، 9، 10، 12، 13، 14، 15، 17				
النتائج	**المؤشر**	**القيمة المرجعية**	**الفئة المستهدفة**	**مصدر التدقيق**
الناتج 1: اقتصاد مغربي تنافسي وشامل وقادر على توفير مناصب عمل لائقة، لا سيما للنساء والشباب، من خلال التحول الهيكلي القائم على التنمية المستدامة والنهوض بالقدرة على الصمود، بما في ذلك المرونة في مواجهة تغير المناخ.				
المخرج 1.1: تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين من أجل مواكبة التحول البنيوي نحو اقتصاد أخضر وتنافسي ومبتكر وشامل ومنخفض الكربون.	عدد أصحاب المصلحة المستفيدين من مساعدة فنية في مجال الانتقال الطاقي	0	450	عمليات تدقيق الطاقة، تقارير الأنشطة
	عدد المستفيدين من مبادرات بناء القدرات المنظمة بهدف دعم سلاسل القيمة، بما في ذلك الشركات والمقاولات التي تسيرها النساء والشباب	0	450	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد المستفيدين من برامج التكوين المهني وبرامج تنمية القدرات الفنية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	0	17.000	تقرير النشاط/تقييم كل مبادرة
المخرج 2.1: حلول مبتكرة من أجل الانتقال الطاقي والحفاظ على التنوع البيولوجي والأنظمة الأيكولوجية وتثمينهما وتحل النظم الغذائية، وكذا الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مع مراعاة آثار تغير المناخ.	عدد الشركات والمنظمات المنتجة المستفيدة من تدخلات بهدف تيسير الوصول إلى معلومات حول السوق والتكنولوجيات والتوجهات في مجال الابتكار، بما في ذلك الشركات والمنظمات التي تسيرها	0	1.000	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد المشاريع النموذجية/الحلول/المبادرات التي تم تطويرها واختبارها من أجل الحفاظ على المنظومات الإيكولوجية والموارد الطبيعية وصونها وتثمينها	0	15	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الهيكتارات والأنواع/السلالات التي تم الحفاظ عليها وصونها وفق نظام الاستخدام المستدام والحفاظ والوصول وتقاسم المزايا.		هكتارات: 58.000 أنواع: 10	تقارير المشروع
المخرج 3.1: تعزيز قدرات الفاعلين في سوق العمل، بما في ذلك منظومة المقاولات والأعمال، بهدف تحسين الوصول إلى العمل الكريم وريادة الأعمال، خصوصا بالنسبة للنساء والشباب.	عدد الأدوات المحدثة للنهوض بخلق فرص العمل / المقاولات	0	13	تقارير بشأن استراتيجية العمل، تقارير الأنشطة
	عدد الأشخاص المستفيدين من مبادرات تعزيز الوصول إلى سوق العمل وريادة الأعمال	0	11.000	تقارير بشأن استراتيجية العمل، تقارير الأنشطة
	عدد الشباب المستفيدين من مبادرات بناء القدرات في مجال القابلية للعمل وريادة الأعمل	0	200	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء

المحور الثاني: تنمية الرأسمال البشري				
الأولويات الإنمائية الوطنية: محور التحول الاستراتيجي رقم 2 في النموذج التنموي الجديد «تنمية الرأسمال البشري»				
أهداف التنمية المستدامة: 2، 3، 4، 5، 10، 17				
النتائج	**المؤشر**	**القيمة المرجعية**	**الفئة المستهدفة**	**مصدر التدقيق**
الناتج 2: استفادة سكان المغرب من تغطية شاملة ومستدامة في مجالات التعليم والتكوين والخدمات الصحية الجيدة والمتكاملة والمرنة بالإضافة إلى زيادة الوصول إلى الثقافة.				
المخرج 1.2: تعزيز قدرات المتدخلين وحكامة المنظومة الصحية بهدف ضمان وصول عادل وذي جودة للرعاية وللخدمات الصحية الشاملة، بما في ذلك الجنسية والإنجابية والغذائية، وكذا مرونة المنظومة وقدرتها على الصمود في مواجهة طوارئ الصحة العمومية.	عدد المتدخلين(ات) في النظام الصحي المستفيدين من جهود بناء القدرات وتعزيزها.	0	2.250	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد أنماط التدخل المبتكرة المراعية لحقوق الإنسان وللنوع المختبرة من أجل تحسين جودة الخدمات والرعاية الصحية الشاملة.	0	10	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الجهات التي تقوم بإعداد خطط عمل إقليمية على عدة سنوات في مجال صحة الأطفال (من 0 إلى 18 سنة) ومكافحة وفيات الأمهات والرضع التي يمكن تجنبها.	اليونسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان: 3	10	وثائق خطط العمل الإقليمية المعتمدة
	عدد مقدمي(ات) الرعاية، عدد الأسر و/أو أعضاء المجتمعات المستفيدين من أنشطة التوعية حول الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والتغذية.	اليونسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان: 0	15.000.000	تقارير الأبحاث
المخرج 2.2: تعزيز برامج التكفل بالأمراض المنقولة وغير المنقولة ومكافحتها، في إطار أنشطة متعددة القطاعات بهدف وصول عادل ومستمر لخدمات الوقاية والرعاية ذات الجودة، بما في ذلك خلال الأزمات الصحية.	عدد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية والإقليمية بشأن الأمراض المنقولة وغير المنقولة التي تم إعدادها وتنفيذها.	0	15	وثائق الاستراتيجيات السياسية/البرامج/ خطط تنفيذ الاستراتيجيات.
	عدد خطط العمل التشغيلية الخاصة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المنقولة ومراقبتها 2019-2029.	1	3	خطط تنفيذ الاستراتيجيات/ الاستراتيجية الوطنية المتعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المنقولة ومراقبتها 2019- 2029 / خطط العمل المتعددة القطاعات للوقاية من الأمراض غير المنقولة ومراقبتها
	عدد الأقاليم التي توفر خدمات التكفل بالأمراض غير المنقولة بما في ذلك الأمراض القلبية الوعائية والسكري وسرطان الرحم والصحة العقلية.	56	80	بيانات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الأشخاص، بمن في ذلك في وسط العمل، المستفيدين من بناء القدرات والتوعية حول الوقاية من الأمراض غير المنقولة والمنقولة.	0	2.000	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الأشخاص المتعايشين مع الملاريا المحلية لكل 100 ألف نسمة.	0	0	بيانات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية

	عدد الإصابات الجديدة بداء الليشمانيات الجلدي المتكفل بها سنويا	(2020) 3.774	3.128	بيانات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
	عدد الإصابات الجديدة بالسل بجميع أشكاله المبلغ عنها سنويا	(2019) 30.762	35.000	بيانات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
	عدد حملات التوعية وبناء القدرات في مجال الوقاية من عوامل الخطر المسبب للأمراض غير المنقولة سنويا	3	3	بيانات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعية البشرية الذي يتلقون العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية	18.159	21.500	بيانات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	معدل تغطية الفئات المستهدفة والهشة بخدمات الوقاية المختلطة من الأمراض المنقولة	الفئات المستهدفة: 50% السجناء : 22% متعاطي المخدرات القابلة للحقن 88%	الفئات المستهدفة: الرجال الممارسين للجنس مع الرجال، محترفات الجنس أشخاص يحقنون أنفسهم بالمخدرات المهاجرين: 90% السجناء: 95% متعاطي المخدرات القابلة للحقن 95%	بيانات وزارة الصحة والمندوبية العاملة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
المخرج 3.2: تعزيز قدرات المتدخلين في المنظومة التربوية بهدف ضمان تعليم وتكوين شامل وذي جودة في كل الأعمار، بما في ذلك لفائدة الفئات الأكثر هشاشة.	عدد أطر النظام التربوي المستفيدين من التدريب	0	10.000	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد المراهقين والشباب، ذكورا وإناثا، من خارج المنظومة المدرسية الذي تمكنوا من الوصول إلى التعليم الرسمي أو غير الرسمي	0	10.000	نظام معلومات وزارة التربية الوطنية
	عدد العاملين في برامج محو الأمية الذي تم تكوينهم من أجل تأطير دروس محو الأمية	0	3.500	نظام معلومات وزارة التربية الوطنية
	عدد الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعية خاصة المستفيدين من التدابير والمبادرات الرامية إلى دمجهم في المنظومة التربوية	13.000	30.000	نظام معلومات وزارة التربية الوطنية
	دمج التربية على مهارات الحياة وعلى المواطنة في تكوين الفاعلين في المنظومة التربوية مع توجيهات جوهرية للنهوض بالتنفيذ في مؤسسات التعليم والتكوين.	الدرجة 3	الدرجة 4	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء

المخرج 4.2: تعزيز هياكل المنظومة التربوية من أجل تحسين الوصول إلى تربية وتكوين شاملين وبجودة، خصوصا بالنسبة للأطفال والشباب في الوسط القروي.	وجود مقررات ودعم للمدرسين والأطر الإدارية العاملة في المؤسسات المدرسية بهدف دمج الأطفال في وضعية إعاقة	الدرجة 1	الدرجة 3	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	وجود سياسة وبرنامج لتعليم الطفولة المبكرة، بما في ذلك المقررات ومعايير الجودة ذات الصلة	الدرجة 2	الدرجة 4	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	وجود استراتيجيات من أجل توفير طلب تربوي في مجال التعليم الثانوي للفتيات	الدرجة 1	الدرجة 3	وثيقة الاستراتيجية
	عدد المستفيدين من دروس المهارات الحياتية والمواطنة (الإشهادية) من أجل تنمية المهارات الذاتية والقيم الوطنية وثقافة المسؤولية الاجتماعية والبيئية	0 : 2022	F:) 143.000 78.000 ; H : (65000	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	دمج مهارات الحياة والتربية على المواطنة في أطر السياسات والمقررات.	الدرجة 2	الدرجة 4	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
المخرج 5.2: تعزيز الأنظمة الخاصة من أجل تثمين أفضل للتراث ووصول متزايد إلى الثقافة كمحرك للتماسك الاجتماعي.	عدد المنظمات غير الحكومية التي قامت بتطوير مبادرات للحفاظ على التراث الثقافي بكل أشكاله	0	15	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد السياسات والاستراتيجيات في مجال حماية وتثمين التراث الثقافي اللامادي والمادي التي يتم دعم تطويرها/مراجعتها وتنفيذها.	0	1	وثائق الاستراتيجيات/ السياسات
	عدد ملفات التسجيل على قوائم اليونسكو	5	5	بيانات اليونسكو

المحور الثالث: الحماية الاجتماعية ومكافحة انعدام المساواة				
الأولويات الإنمائية الوطنية: محور التحول الاستراتيجي رقم 3 في النموذج التنموي الجديد «الشمول والحماية الاجتماعية»				
أهداف التنمية المستدامة: 1، 5، 6، 8، 10، 16، 17				
النتائج	المؤشر	القيمة المرجعية	الفئة المستهدفة	مصدر التدقيق
الناتج 3: ضمان حماية اجتماعية شاملة ومستدامة، مع الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية والمحلية والإقليمية والجنسانية بهدف عدم السماح بتخلف أحد عن الركب.				
المخرج 1.3: تعزيز القدرات والفاعلين المؤسساتيين والآليات القائمة والخدمات الشاملة من أجل مواكبة تعميم الحماية الاجتماعية، لاسيما بالنسبة للسكان في وضعية هشاشة و/أو عزلة.	عدد الفاعلين الأساسيين الذين تم بناء قدراتهم حول نظام الحماية الاجتماعية	10	50	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	توفر بيانات حول وقع أو نجاعة الحماية الاجتماعية بالنسبة على الأقل لنتيجة واحدة متعلقة بالأطفال والفتيات والنساء.	لا	نعم	تقارير الدراسات
	عدد عمليات تقييم برامج الحماية الاجتماعية المنجزة	2	4	تقارير الدراسات
	عدد التوصيات المعتمدة من قبل المؤسسات الحكومة لتمويل توسيع خدمات الحماية الاجتماعية	3	5	وزارة الصحة والحماية الاجتماعية
المخرج 2.3: تعزيز قدرات واستقلالية الفاعلين المجتمعيين والمجتمع المدني من أجل مواكبة الفئات الأكثر هشاشة و/أو في وضعية عزلة نحو وصول إقليمي للخدمات الأساسية.	عدد الفاعلين المجتمعيين والمجتمع المدني المدعوم من أجل تنفيذ التدخلات المجتمعية لفائدة السكان في وضعية هشاشة.	0	180	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الأطفال المهاجرين واللاجئين المستفيدين من خدمات الحماية	2.084	9.500	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	دمج إشكالية الأطفال المهاجرين في الآليات القطاعية وخطط الحماية	لا	نعم	الخطط القطاعية
	عدد الأشخاص في وضعية هشاشة المستفيدين من أنشطة مدرة للدخل	0، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 0	1560	الخطط القطاعية
المخرج 3.3: استفادة الفئات الأكثر هشاشة، ولاسيما النساء والأطفال ضحايا التمييز و/أو العنف، من بناء القدرات بهدف ضمان وصولهم إلى الخدمات الأساسية، ولاسيما خلال الأزمات.	عدد الأشخاص (مقدمي الرعاية والمدرسين والمجتمع) الذين حصلوا على معلومات وعلى التربية والتكوين في مجال مكافحة العنف ضد الأطفال وعنف النوع الاجتماعي وزواج الأطفال والانفصال الأسري	3.873.656	10.000.000	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	وجود استراتيجية وطنية أو خطة بشأن القضاء على زواج الأطفال، مع توفير التمويل الضروري	لا	نعم	وثيقة الاستراتيجية المعتمدة
	عدد الفاعلين الوطنيين (البرلمانيين والصحفيين والفنانين ورجال الدين المغاربة التابعين للمؤسسات الوطنية الحكومية، والفتيات والأولاد الشباب) المنخرطين في جهود تغيير السلوك الاجتماعي ذي الصلة بالنوع الاجتماعي من أجل النهوض بفعلية حقوق النساء والفتيات والأشخاص المتخلفين عن الركب.	غير محدد	600	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الفتيات والأولاد والنساء ضحايا العنف المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية والتكفل والعمل الاجتماعي أو العدل	13.800	19.000	بيانات وزارتي الصحة والعدل

المخرج 4.3: دعم الشباب في وضعية هشاشة، ولاسيما خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، وكذا الفاعلين الذين يواكبونهم، بهدف تحسين الشمول، ولاسيما عبر تعزيز التكوين والقابلية للعمل والمشاركة المواطنة.	عدد الكيانات والشباب، أولادا وفتيات، المدربين في مجال تصميم وتقوية برامج الوقاية والعلاج من السلوك المحفوف بالخطر، بما في ذلك استهلاك المخدرات.	0	2.000	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الأشخاص المستفيدين من مبادرات ترمي إلى توفير بدائل اجتماعية واقتصادية للمخدرات والعنف والإجرام	0	5.100	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الأشخاص، بما في ذلك نساء الوسط القروي، الذين تمت توعيتهم ومواكبتهم في عملية إحداث مقاولة أو/و البحث عن عمل أو/و التكوين المهني	0	2.600	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
المخرج 5.3: تعزيز قدرات الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني في مجال النهوض بثقافة المساواة وتعزيز التسامح ومكافحة التمييز والصور النمطية ذات الصلة بالنوع الاجتماعي أو الأصل الاجتماعي أو الإثني أو العرقي.	عدد الأشخاص المستفيدين من أنشطة جديدة للوقاية من السلوك المحفوف بالمخاطر، بما في ذلك التطرف العنيف	0	500	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد مفتشي الشغل المدربين حول آليات مراقبة ممارسة التوظيف ومكافحة التمييز ضد العمال والعاملات المهاجرين(ات) واللاجئين(ات)	4	100	بيانات وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات
	عدد منظمات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية والكيانات التي تقوم بتنفيذ برامج الوقاية والمعالجة المراعية للشباب، أولادا وفتيات، تشمل تقديم الدعم وخدمات الحماية للشباب في وضعية هشاشة.	غير محدد	50	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد أصحاب المصلحة الوطنيين المستفيدين من الدعم في تنفيذ السياسات العمومية للوقاية من التمييز ومكافحته، بما في ذلك العنف ضد النساء والتمييز القائم على النوع الاجتماعي أو الأصل الاجتماعي أو الإثني أو العرقي.	غير محدد	25	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد التدابير الجديدة المتخذة لضمان حقوق السكان في وضعية هشاشة (الأشخاص ذوي الإعاقة، المهاجرين، اللاجئين، الفئات المفتاحية) من أجل تجنب تخلف أي أحد عن الركب.	0	17	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء

المحور الرابع: الحكامة والمرونة والتنمية المستدامة				
المحاور الإنمائية الوطنية: محور التحول الاستراتيجي رقم 4 في النموذج التنموي الجديد «الأقاليم والاستدامة				
أهداف التنمية المستدامة: 5، 6، 7، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17				
النتائج	المؤشر	القيمة المرجعية	الفئة المستهدفة	مصدر التدقيق
الناتج 4: سياسات عمومية فعالة وشاملة وإقليمية وتدمج التنمية المستدامة وقائمة على الأدلة وتراعي النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان، وفقا للدستور المغربي والالتزامات الدولية للمملكة.				
المخرج 1.4: تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين لتنفيذ وتتبع المقتضيات الدستورية، وكذا الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والأمن والوصول المنصف إلى العدالة، وكذا حقوق التنمية المستدامة.	عدد المستفيدين من أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بتنفيذ الإطار القانوني الوطني والسياسات الوطنية وفقا للدستور والمعايير الدولية	0	7.000	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الأشخاص في وضعية هشاشة المستفيدين من المساعدة القانونية وتدابير الحماية/التدابير غير السالبة للحرية وفقا للاتفاقيات الدولية	0	50.000	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الأدوات التحليلية الجديدة الموضوعة رهن إشارة فاعلي قطاع العدل وفقا للصكوك الدولية السارية المفعول	0	10	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
المخرج 2.4: تعزيز قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين بهدف مواكبة تحديث الخدمات العمومية وتحسين الشفافية ومكافحة الفساد.	عدد الفاعلين الذين استفاد موظفوهم من بناء القدرات في مجال تحديث الخدمات العمومية ورقمنتها، من أجل تقديم الخدمات بشكل أفضل	4	9	عمليات الاستعراض السنوي للمشاريع
	عدد المساطر الإدارية الرقمية الجديدة	0	45	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد التدابير، الجديدة أو التي تم تحيينها، الرامية إلى تعزيز الحكامة الرشيدة، بما في ذلك المساءلة ومكافحة الفساد والنهوض بالمساواة في تقديم الخدمات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 10	30	عمليات الاستعراض السنوي للمشاريع
المخرج 3.4: مأسسة وتعزيز هياكل التنسيق وأنظمة معلومات الرصد والتقييم، على الصعيدين الوطني والإقليمي، بهدف ضمان تكامل وأداء السياسات العمومية القائمة على أدلة دامغة ومحددة إقليميا.	عدد الدراسات والأبحاث وعمليات التقييم الحاصلة على دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن السياسات العمومية الرامية إلى تعميم الأدلة الدامغة والمحددة إقليميا.	0	23	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	توفر بيانات موزعة ناجمة عن الأبحاث الوطنية لدى الأسر حول مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تم جمعها خلال السنوات الخمس الأخيرة	نعم	لا	تقارير الدراسات
	عدد الأشخاص المستفيدين من بناء القدرات في مجال رصد وتقييم السياسات العامة	0	200	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء

	عدد الآليات الوطنية ودون الوطنية الجديدة أو التي تم تحيينها لجمع البيانات والتنسيق التشغيلي لتنفيذ وانسجام وتكامل السياسات العمومية	0	5	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	وجود أدلة بشأن الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي والطفولة من أجل تحديد ورصد وتحسين المخصصات/النفقات الموازناتية المراعية للنوع الاجتماعي والطفولة.	نعم اليونسيف:1 دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة	نعم (اليونيسف: 3 دراسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي)	تقرير دراسات وأبحاث مشاريع الأداء (مشروع قانون المالية، تقرير حول الميزانية القائمة على النتائج مع مراعاة بعد النوع الاجتماعي التقرير السنوي للأداء (قانون التصفية
المخرج 4.4: تعزيز قدرات الفاعلين على المستويين المركزي والمحلي، بما في ذلك المنتخبين(ات) وأطر الجماعات الترابية، بهدف تسريع تنفيذ الجهوية المتقدمة كرافعة للديمقراطية التشاركية والتنمية المجالية المستدامة، بما في ذلك في المدن الصغيرة والمتوسطة.	عدد المستفيدين، على المستوى المركزي والمحلي، من بناء القدرات بهدف تسريع مسلسل الجهوية المتقدمة واللاتمركز	0	400	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد المناطق الحضرية والقروية الحاصلة على الدعم من أجل تنمية مستدامة مندمجة وشاملة ترمي إلى تقليص التفاوتات المجالية	0	30	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الجماعات الترابية الحاصلة على الدعم في إعداد خطط مجالية تراعي أولويات النساء والشباب والأطفال	هيئة الأمم المتحدة للمرأة 33 (30 جماعة و3 جهات)	60	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء
	عدد الجماعات الترابية الحاصلة على الدعم من أجل تخطيط يراعي المرونة والحكامة البيئية والتنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها (موزعة حسب النوع: الجهات الأقاليم/العمالات، الجماعات)	0	30	خطة التنمية الجهوية خطة التنمية الإقليمية خطة التنمية المحلية
المخرج 5.4: تعزيز قدرات فاعلي القطاع العام وأصحاب المصلحة المحليين، ولاسيما الجهات الهشة، بهدف النهوض بحكامة تشاركية للموارد الطبيعية، ضمانا لاستدامتها ومرونتها، ولاسيما المناخية.	عدد خطط التدبير البعيد المدى للموارد الطبيعية والمواقع الهشة والمنظومات الإيكولوجية الهشة التي يتم إعدادها أو تحديثها	0	130	وثائق التخطيط
	عدد المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية المرشحة/ المعتمدة ضمن نظم التراث الزراعي المهمة عالميا (SIPAM)	موقعان	5	تقارير منظمة الأغذية والزراعة
	عدد برامج بناء القدرات في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية، بما في ذلك الغابوية والبحرية، وحماية البيئة	منظمة الأغذية والزراعة: 0	25	تقارير أنشطة الوكالات والشركاء

13، شارع أحمد بلافريج السويسي،
الرباط - المغرب
الهاتف: 41 31 63 37 5 212+
الفاكس: 81 30 63 37 5 212+
onu.maroc@un.org
www.un.org.ma
@ONUMaorc